

عقيدتنا فى الرؤية

عرض وتحليل وترجيح

بقلم دكتور

إبراهيم أحمد محفوظ

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فإن أمور العقيدة قد جاءت آيات القرآن موضحة ومحددة لها ، ومبينة للإنسان - فى أسلوب معجز أخاذ - العقيدة الصحيحة التى يجب عليه أن يؤمن بها ، والعقائد الباطلة التى يجب عليه الابتعاد عنها كى يسلم من عذاب ربه ويفوز برضاه .

وكانت - فى هذا الباب - متلائمة مع الفطرة الصحيحة السليمة ، تتناسب وعقول الناس فى جميع مستوياتها .

إلا أن هذه الآيات قد شاء الله تعالى أن يكون بعضها " محكماً " واضح الدلالة ، جلى المراد ، والبعض الآخر " متشابهاً " غامض المعنى مستتره ، يوقع الذين فى قلوبهم مرض فى اللبس والفتنة .

وذلك كما قال سبحانه { هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه إبتغاء الفتنة وإبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب } (١) .

وقد ثار الجدل ودب الخلاف بين الفرق وجماعات المتكلمين عندما فتحوا أعينهم على هذا النوع المتشابه وبدأوا يتعاملون معه ، لاسيما بعد أن وجدوا أن

(١) الآية رقم ٧ من سورة آل عمران .

أكثر آيات الاعتقاد - وخاصة آيات الصفات - هى من هذا النوع ويدخل فى نطاقه ويدور فى فلكه .

فكان من الفرق من يحمل الآيات الواردة فى صفات الله تعالى على ظاهرها ومعناها المتبادر منها دون تأويل حتى جر بهم ذلك إلى التشبيه ، وأوقعهم فى التجسيم ، وذلك فى نهج المشبهة ومن نحا نحوهم مشهور ومعلوم .

ومنهم من ذهب إلى وجوب تأويل تلك الآيات وحملها على وجه يوافق دلالة العقل فى التنزيه ونفى التشبيه .

ومن الفرق من زاد على ذلك فألحق الآيات الخاصة " بالرؤية " بهذا النوع المتشابه وقالوا إنه يجب صرفها عن ظاهرها وتأويلها بما يتفق مع الدلالة العقلية ، وكان ذلك واحداً من أسباب الجدل والخلاف حول " رؤية الله تعالى " وهل هى جائزة أم مستحيلة ، ممكنة أم ممتنعة .

كذلك كان من أسباب الخلاف والنزاع فى المسألة أن هناك نصوصاً - قرآنية وسنية - أثبتت إمكان رؤية الله تعالى ووقوعها للمؤمنين فى الآخرة ، ونصوصاً أخرى قد يؤخذ منها عدم إمكان رؤية الله تعالى وأن الله لا يمكن أن يرى لا فى الدنيا ولا فى الآخرة .

من النوع الأول قوله تعالى :

- { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } [(١)] .

- وقوله : { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } [(٢)] .

---

(١) الآية ٢٢ ، ٢٣ من سورة القيامة .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يونس .

- وقوله { تحيتهم يوم يلقونه سلام } (١) .

- وقوله - فى حق الكفار والمشركين - { كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون } (٢) .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - " إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر " (٣) .

وقوله - عليه السلام - عندما سأله صحابته : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال " هل تضارون فى القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : هل تضارون فى الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله . قال : فإنكم ترونه كذلك " (٤) .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه صهيب " إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا : يا أهل الجنة ، إن لكم عند ربكم موعداً لم تروه ، قال : فيقولون : فما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا ، ويزحزحنا عن النار ، ويدخلنا الجنة ؟ قال : فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، قال : فو الله ما أعطاهم الله عز وجل شيئاً هو أحب إليهم منه ، قال : ثم قرأ { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } (٥) .

ومن النوع الثانى - أقصد النصوص التى قد يؤخذ منها عدم إمكان رؤية

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة الأحزاب .
(٢) الآية ١٥ من سورة المطففين .
(٣) رواه جرير وأخرجه البخارى - كتاب التوحيد ج٨ ص١٦٨ .
(٤) صحيح البخارى - كتاب التوحيد .
(٥) البيهقى : الاعتقاد ص٤٨ ، ابن تيمية : الوصية الكبرى - مجموعة الرسائل الكبرى ج١ ص٢٩١ .

الله تعالى قوله سبحانه – جواباً لموسى – عليه السلام – حين سأله إراءة ذاته { لن تراني } .

قال تعالى { ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين } (١) .

وكذا قوله تعالى {لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير } (٢) .

وما روى عن عائشة – أم المؤمنين رضي الله عنها – " ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية " وعدت منها " من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية " .

وعندما سألها أحد الصحابة – وكان جالساً – " ألم يقل الله تعالى { ولقد رآه نزلة أخرى } { ولقد رآه بالأفق المبين } ؟

أجابت " أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال " إنما هو جبريل ، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين " (٣) .

أيضا : فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – عندما سئل : هل رأيت ربك ؟ أجاب : نور أنى أراه " (٤) .

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف .
(٢) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام .
(٣) صحيح مسلم : كتاب الإيمان - باب معنى قول الله عز وجل { ولقد رآه نزلة أخرى } .
(٤) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب في قوله - صلى الله عليه وسلم - " نور أنّى أراه "

إلى غير ذلك من النصوص التي تفيد - إذا أخذت حرفياً وبدون تأويل - إمتناع الرؤية وأنها غير ممكنة ، والتي كانت - مع ما ذكرناه من نصوص في الإتجاه المقابل - سبباً من أسباب الخلاف وعاملاً من عوامل النزاع حول رؤية الله تعالى فأثبتها قوم ونفاها آخرون .

وكان السؤال الذي يفتقر - حتماً - إلى جواب - ولا بد أن يكون الجواب واضحاً وصريحاً وبعيداً عن التكلف - هو :

أين الحقيقة إذن وسط هذا الخضم الهائل من الخلاف القديم ؟ وأين هي العقيدة الصحيحة بين تلك العقائد المتباعدة ؟ (١)

ونحن - من خلال هذه الصفحات - نحاول الإجابة على هذا السؤال ، وذلك من خلال مناقشة لأدلة الفريقين (النافيين والمثبتين) والتحليل لها ، والموازنة بينها ، حتى نصل في النهاية إلى العقيدة الصحيحة التي نؤمن بها وندين ، والتي تؤيدها النصوص وتشهد لها الأدلة ، عاملين الفكر ، مستخدمين النظر ، في تلك التي تبدو - في الظاهر - معارضة لها ، مصادمة لمدلولها .

والله تعالى من وراء القصد والنية ، وهو خير مأمول وأكرم مسئول ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) نعم : لقد جاءت العقائد في باب الرؤية متباعدة متفاوتة .
فمن قائل : إن الله يُرى فهو في جهة .
ومن قائل : إن الله ليس في جهة فلا يُرى .
ومن ثالث يقول : إن الله تعالى يُرى وليس في جهة من الرائي ولا مقابلاً له وأن الجهة ليست شرطاً في تحقق الرؤية ، إلى غير ذلك مما ستقف عليه في هذا الباب .

أولاً : النافون للرؤية وأدلتهم

يأتى على رأس الفرق التى أنكرت رؤية الله تعالى وأحالتها فرقة "المعتزلة" ، وهى أصل تلك الفرق وأشهرها على الإطلاق ، وجميع من نحو نحوهم وتابعوهم فى باب النفى والإنكار لا تخرج شبههم – فى جملتها – عما أثاروه واستندوا إليه .

لذلك فإننى سوف أركز على أدلة المعتزلة ،وسوف أعوّل عليها وأعتبرها أصلاً فى هذا الباب أقارنها بأدلة المثبتين وأقابلها وأوازنها بها ثم أرجح بينهما(١) وذلك على النحو التالى .

المعتزلة وأدلتهم :

كان المعتزلة يقاومون بشدة عقيدة رؤية الله تعالى ويحاربونها ، واتخذ ذلك بينهم صورة التعصب حتى وصل ببعضهم إلى درجة تكفير كل من يقول بالرأى المخالف لمذهبه أو يجيز رؤية الله تعالى على سبيل الجهة والمقابلة (٢) .

وكانت لهم فى ذلك أدلة عقلية وأخرى نقلية نتعرف عليها من العرض التالى :

أولاً : الأدلة العقلية :

لرؤية العقل ودليله عند المعتزلة مفهوم خاص ، ومستوى من الاحترام معين ، يرتفع به فوق النص ويطوعه له ، وذلك – فى تاريخ المعتزلة مشهور .

(١) إلا أننى – وهذا أمر هام أود أن ألفت إليه نظر القارىء بادىء ذى بدء – سوف أنقل – أولاً – أدلة الفريقين (المجوزين للرؤية والمانعين لها) كما هى فى كتبهم وكما نصوا عليها فى مؤلفاتهم دون أدنى تدخل أو تعليق أو مناقشة ، لأننى سوف أؤخر ذلك – أى مناقشة تلك الأدلة والتعليق عليها والترجيح بينها – بعد الفراغ من عرض تلك الأدلة ، فإن ذلك يتيح للقارىء فرصة أكبر ومتابعة أدق لاستدلالات الفريقين والترجيح بينها .

(٢) انظر فى ذلك : الفرق بين الفرق للبغدادى ص١٦٦ تحقيق طه عبد الرؤف سعد – نشر مكتبة الحلبى ١٤ جواد حسنى ، شرح المواقف ج٨ ص١٣٥ طبعة أولى ١٩٠٧م – مطبعة السعادة ، الانتصار للخياط ص٦٧ – ٦٨ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٥م ، المغنى لعبد الجبار ج٤ ص٣٦ ، الملل والنحل ج١ ص٥٨ للشهرستانى تخريج د / محمد بن فتح الله بدران – الأنجلو ١٩٥٦م .

فهم الذين قالوا بالتحسين والتقبيح العقليين [1]، وهم الذين قالوا - بوحى من نزعتهم العقلية - بالأصلح ووجوبه على الله تعالى ، وكان ذلك أحد مبادئهم وأصولهم التى اتفقوا جميعاً وأطبقوا عليها [2] .

وفى قضيتنا - موضع البحث - يبنى المعتزلة أدلتهم العقلية على أساس من شروط الرؤية ولوازمها .

فقد قالوا : إن الرؤية لا تتحقق إلا بشروط منها :

١ - سلامة الحاسة .

٢ - إمتداد شعاع من عين الرائى واتصاله بالمرئى .

٣ - مقابلة المرئى .

٤ - عدم الغاية فى البعد .

٥ - عدم الغاية فى القرب ، فإن المبصر إذا التصق بالعين بطل إدراكه .

٦ - عدم الغاية فى الصغر ، فإن الصغير جدا لا يدركه البصر قطعاً .

٧ - عدم الغاية فى اللطافة ، بأن يكون كثيفاً ذا لون فى الجملة وإن كان ضعيفاً .

٨ - عدم الحجاب الحائل .

تلك هى شروط الرؤية عند المعتزلة التى يقولون إنها لا يمكن أن تتحقق بدونها [3] .

---

(١) انظر : المحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار ص٢٣٤ - ٢٤٠ ، شرح الأصول الخمسة له أيضا ص٣٠١ - ٣٢٣ .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ص١٩٨ ، مقالات الإسلاميين ج١ ص١٠٢ .

(٣) انظر : شرح المواقف للجرجانى (الموقف الخامس) ص٢١٩ - ٢٢٥ تقديم د / أحمد المهدى - الناشر : مكتبة الأزهر .

ففى الشرط الأول يقول " القاضى عبد الجبار " " إن فزع الواحد منا فى رؤيته المرئيات إلى عينه كفزعه فى الكلام إلى لسانه ، وفى المشى إلى رجله ، فلو صح أن يقال : إنه يرى لا بحاسة ، لصح أن يقال : أنه يفعل الكلام ، والكتابة والمشى بلا آلة ، وهذا بين الفساد " [1] .

وفى الشرط الثانى يقول :

" إن الواحد منا لا يصح أن يرى بعينه سائر المرئيات إلا إذا انفصل الشعاع من عينيه ، فلو لم ينفصل من عينيه الشعاع لم ير شيئاً من المرئيات " [2] ولم يبصرها .

والشعاع إنما ينفصل من عين الرائى ليقع على المرئى وهذا معناه أن يكون المرئى مقابلاً للرائى وفى جهة منه وهو الشرط الثالث .

أما بقية الشروط فإن " القاضى " ينص عليها فى كتابه " شرح الأصول الخمسة " ويقرر أنه لكى تتم الرؤية فلابد من إنعدام موانعها من البعد المفرط والقرب المفرط والحجاب الكثيف " [3] .

لكن السؤال هنا : كيف يتخذ المعتزلة من تلك الشروط دليلاً عقلياً يبنون عليه مذهبهم فى استحالة رؤيته تعالى ؟ وما وجه الاحتجاج بها فى هذا الباب ؟

والجواب : أن المعتزلة يقولون : إن هذه الشروط لا تتحقق إلا فيما هو جسم أو عرض حال فى جسم حتى يصح كونه فى جهة من الرائى ومقابلاً له ، والله تعالى ليس بجسم ولا عرض ، إذن فلا يصح أن يرى .

---

(١) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج٤ ص٣٧ .
(٢) المغنى ج٤ ص٥٩ .
(٣) انظر : المصدر المذكور عاليه ص٢٥٠ .

وهذا ما يعنيه " عبد الجبار " عندما يقول - وهو يعلل لاستحالة الرؤية بناء على الشروط المذكورة - " لأن البصر لا يصح أن يرى به إلا ما كان مقابلاً له ، أو حالاً فى المقابل ، أو فى حكم المقابل ، فما اختص به صح أن يرى ، وما خرج عنه لا يصح أن يرى " (١) " والمقابلة والحلول إنما تصح على الأجسام والأعراض ، والله تعالى ليس بجسم ولا عرض فلا يجوز أن يكون مقابلاً ولا حالاً فى المقابل ولا فى حكم المقابل " (٢) وبالتالى : فإنه لا يرى بالأبصار ولا يصح ذلك عليه .

فالمعتزلة - إذن - وقد نفوا عن الله تعالى لوازم الرؤية من الجسمية والعرضية وغيرها - رأوا أنه من الضرورى لذلك واللازم له نفى الرؤية عنه سبحانه والقول باستحالتها لأنه - حسب قولهم - لو جاز أن يرى لكان جسماً أو عرضاً فيكون حادثاً فلا يكون إلها .

هذا هو منطق المعتزلة وتلك هى حيثيات الحكم عندهم من ناحية العقل .

لكنهم بعد أن اتفقوا على ذلك ، وأن الله تعالى لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار اختلفوا عندما أرادوا الإجابة على سؤالين يتعلق أحدهما برؤية الله تعالى بالقلوب هل تصح ؟ ويتعلق الثانى برؤيته تعالى لنفسه هل تجوز ؟

أما عن الأول فقد أجاب جمهور المعتزلة : إننا نرى الله تعالى بقلوبنا بمعنى أننا نعلمه بها (٣) .

(١) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج٤ ص١٧٢ ، وانظر فى ذلك أيضا : شرح مطالع الأنظار للأصفهانى ص١٨٥ - المطبعة الخيرية ١٣٢٣هـ .
(٢) شرح الأصول الخمسة ص٢٨١ .
(٣) مقالات الإسلاميين للأشعرى ج١ ص٢٣٨ تحقيق محمد محى الدين - نشر وطبع مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

وأما الثانى : فالجمهور منهم على أن الله تعالى لا يرى نفسه كما لا يراه غيره ، وذهب بعضهم إلى أنه يرى نفسه وإنما يمتنع على المحدثين رؤيته (١) .

هذا : وبعد أن أقام المعتزلة مذهبهم فى الرؤية على أساس من رؤى العقل ودليله اتجهوا إلى النقل علهم يجدون فيه ما يشهد لهم ، فهل وجدوا ذلك أو عثروا عليه ؟

هذا ما سنقف عليه من خلال عرضنا التالى لأدلتهم النقلية .

ثانياً : الأدلة النقلية :

اتجه المعتزلة إلى القرآن الكريم فوقفوا فيه على بعض الايات التى ظنوها تنصر مذهبهم فى نفى الرؤية عن الله تعالى وامتناعها .

وكان العمدة فى هذا الباب تلك الآية الكريمة { لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير } (٢) .

أما كيفية احتجاجهم بها فقد جاء من وجهين .

الأول : أن الإدراك – فى الآية – قد قرن بالبصر وقيد به ، والإدراك إذا قرن بالبصر وأضيف إليه فإنه لا يحتمل إلا الرؤية البصرية ولا يستعمل إلا فيها " فمعنى قولك : أدركته ببصرى ، معنى رأيته لا فرق إلا فى اللفظ " أو هما متلازمان لا يصح نفى أحدهما مع اثبات الآخر ، فلا يجوز : رأيته وما أدركته ببصرى ولا عكسه " (٣) .

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستانى ج١ ص٤٥ ، الإرشاد ص١٧٦ .
(٢) الآية رقم ١٠٣ من سورة الأنعام .
(٣) شرح المواقف ص٢٢٥ (الموقف الخامس) .

وعليه : فمعنى الآية { لا تدركه الأبصار } أى لا تراه الأبصار (1) .

الثانى : إن الأمة قد اتفقت على أن قوله تعالى { لا تدركه الأبصار } قد ذكر فى معرض " المدح " ، فقد سبق بقوله تعالى { بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شىء وهو بكل شىء عليم ، ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شىء فاعبدوه وهو على كل شىء وكيل } وهذا مدح ، وجاء بعده {وهو اللطيف الخبير} وهو مدح أيضا .

وإذا كانت الآية – هكذا – واردة مورد " المدح " وفى سياقه فلا جهة للمدح ولا وجه يحمل عليه إلا ما يشهد به سياق الآية من أن الله لا يرى لا فى الدنيا ولا فى الآخرة (2) .

ولما سئل المعتزلة : كيف تفهم العلاقة بين جهة المدح تلك وبين المدح فى ذاته ؟ وما وجه التمدح فى كونه تعالى لا يرى ؟

أجاب المعتزلة " إن وجه التمدح أنه يستحيل أن يرى لكونه قديماً ، لأن ما يرى بالأبصار من حقه أن يكون محدثاً ، لأنه لا يصح أن يرى بالأبصار إلا ما صح كونه فى جهة دون أخرى ، وما استحال ذلك عليه لا يصح أن يرى بالأبصار ، ولا نقض أعظم من إثباته محدثاً لو كان مرئياً بالأبصار ، فيجب أن يكون نفى إدراك البصر عنه يوجب المدح وإثباته يوجب النقض " (3) إذ أن ما يمدح بنفيه فإثباته نقض " (4) تعالى الله عن ذلك .

---

(1) انظر : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج٤ ص١٤٥ ، شرح الأصول الخمسة ص٢٣٤ .
(2) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص٢٣٦ ، المغنى – له أيضا – ج٤ ص١٥٦ ، المحيط بالتكليف ص٢١٢ ، شرح مطالب الأنظار للأصفهانى ص١٨٨ .
(3) عبد الجبار : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ص١٦٠ .
(4) عبد الجبار : المحيط بالتكليف ص٢١٢ .

كذلك من الآيات التى وجد فيها المعتزلة متمسكاً لهم قوله تعالى - حكاية عن موسى - عليه السلام - { رب أرنى أنظر إليك قال لن ترانى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف ترانى فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين } (١) .

وقد تمسكوا بها من وجوه :

الأول : أن موسى سأل ربه الرؤية فقال " رب أرنى أنظر إليك " فأجابه الله بقوله " لن ترانى " فدل على أنه لا يرى (٢) .

الثانى : أ الله تعالى قد علق الرؤية على استقرار الجبل فقال " ولكن انظر إلى الجبل فإ استقر مكانه فسوف ترانى " ولكن الجبل لم يستقر لأن الله جعله دكاً فدل مرة ثانية على أنه لا يرى (٣) .

الثالث : أن الله تعالى قد آثر التعبير بـ " لن " التى تدل على تأبيد النفى ودوامه ، فدل مرة ثالثة على أنه لا يرى لا فى الدنيا ولا فى الآخرة لا لموسى ولا لغيره(٤) .

وفى هذا الوجه الأخير يقول المعتزلة " إذا ثبت أن ظاهره يدل على أن موسى لن يره على وجه من الوجوه فيجب أن يكون غيره لا يراه من الأنبياء والمؤمنين ، لأنه قد ثبت بالإجماع أنه إن صح أن يراه بعضهم رآه سائرهم " (المغنى ج٤ ص١٧٠) .

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف .
(٢) انظر : الإرشاد لإمام الحرمين ص١٨٣ - مكتبة الخانجى بمصر .
(٣) انظر : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل - لعبد الجبار ج٤ ص١٦١ ، شرح المواقف للجرجانى (الموقف الخامس) ص١٩٦ .
(٤) انظر : المغنى لعبد الجبار ج٤ ص١٦٩ ، شرح الأصول الخمسة له أيضا = ص٤٢٦ ، شرح مطالع الأنظار للأصفهانى ص١٨٧ ، شرح المواقف (المواقف الخامس) ص٢٢٩ .

هذا هو مذهب المعتزلة ، وتلك أشهر أدلتهم فى إمتناع الرؤية [1] ، فماذا عن أهل السنة والأشاعرة .

ثانياً : مذهب أهل السنة

أما أهل السنة – وعلى رأسهم الأشاعرة – فقد أجازوا رؤية الله تعالى ووقوعها للمؤمنين فى الآخرة ، وكانت لهم أدلة على الجواز وأدلة على الوقوع ، وذلك كما يتضح من العرض التالى :

أهل السنة وجواز الرؤية :

استدل أهل السنة على جواز الرؤية بالعقل والنقل .

أما دليل العقل : فهو ما يسمى عندهم " بدليل الوجود " .

وخلاصة هذا الدليل :

أن الشىء إنما يمكن أن يرى لأنه " موجود " لا لشىء آخر ، والله تعالى موجود فيمكن أن يرى [2] .

---

(١) انظر فى مذهبهم وأدلتهم – إضافة إلى ما ذكر – المغنى فى أبواب التوحيد والعدل – الجزء الرابع ص٣٣ – ٢٤٠ ، شرح الأصول الخمسة ص٢٣٢ – ٢٧٧ ، النحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار ص٢٠٨ – ٢٠٢ ، الانتصار للخياط ص٦٧ وما بعدها ، الكشاف للزمخشرى – تفسير قوله تعالى " لا تدركه الأبصار " (الأنعام ١٠٣) ، مقالات الإسلاميين للأشعرى ج١ ص١٥٥ تحقيق محمد محى الدين ، الفرق بين الفرق للبغدادى ص١٦٦ ، أصول الدين له أيضا ص٩٨ ، الإرشاد لأمام الحرمين ص١٧٦ ، الملل والنحل ج١ ص٤٩ – ٧٣ ، الإنصاف للباقلانى ص١٧٩ ، شرح المواقف للجرجانى (الموقف الخامس) ص٢١٨ – ٢٢١ تحقيق د / أحمد المهدى .

(٢) انظر : الإبانة للأشعرى ص١٢ ، ١٧ ، شرح مطالع الأنظار ص١٨٥ ، الإرشاد للجوينى ١٧٦ – ١٨٦ ، الانصاف للباقلانى ص٤٧ ، أصول الدين للبغدادى ص٩٨ ، نهاية الاقدام للشهرستانى ص٣٥٧ حرره وصححه الفرجيوم ، منهاج السنة لابن تيمية ج٢ ص٢٥٤ .

وذلك كما يقول " الغزالى " " إنه سبحانه وتعالى عندنا مرئى لوجوده ووجود ذاته فليس ذلك إلا لذاته " (١) .

وبيانه : أننا نرى الأجسام والأعراض ، وإذا ثبت أن صحة الرؤية مشتركة بين الجسم والعرض (٢) ، فهذه الصحة لها علة ، وهذه العلة المصححة للرؤية لابد أن تكون مشتركة بين الجسم والعرض .

ولما بحثنا عن هذه العلة المشتركة وجدنا أنها لا تخلو إما " الوجود " وإما " الحدوث " إذ لا مشترك بين الجسم والعرض سواهما .

لكن الحدوث لا يصلح علة للرؤية ولا يجوز أن يكون مصححاً لها " لأنه عبارة عن الوجود مع اعتبار عدم سابق ، والعدم لا يصلح أن يكون جزء العلة ولا تأثير له فى الحكم ، لأن التأثير صفة اثبات فلا يتصف به العدم ولا ما هو مركب منه . وإذا سقط العدم عن درجة الاعتبار لم يبق إلا الوجود " (٣) مصححاً للرؤية وعلة لها ، وإذا كان المصحح للرؤية هو الوجود فكل ما صح وجوده جازت رؤيته ، والله تعالى موجود فيجوز رؤيته ، وهو المطلوب .

هذا هو " دليل الوجود " وهو العمدة عند أهل السنة من ناحية العقل (٤) .

وأما دليل السمع عندهم على جواز الرؤية فآيات عديدة ، لكن الملفت للنظر هنا ، هو أن الآية التى استدل بها المعتزلة على امتناع الرؤية هى بعينها قد

---

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص١٥١ تقديم وتعليق د / عبد العزيز سيف النصر .
(٢) أما رؤيتنا للأجسام فظاهر ، وأما رؤيتنا للأعراض فلأننا نرى الألوان والأضواء وغيرهما من الحركة والسكون والاحتجاج والافتراق .
(٣) شرح المواقف (الموقف الخامس) ص١٩٩ تقديم د / أحمد المهدى .
(٤) انظر : شرح المطالع للأصفهانى ص١٨٥ ، الإرشاد ص١٧٧ ، شرح المواقف (الموقف الخامس) ص١٩٨ – ٢٠٢ .

استخدمها أهل السنة دليلاً على جوازها فأظهروا بذلك براعة لغوية فائقة ، وقدرة عالية فى توجيه النصوص واستنباط الأدلة .

وهذه الآية هى قول الله تعالى { ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرنى أنظر إليك ، قال لن ترانى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف ترانى ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقاً ، فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين } .

استدل أهل السنة بتلك الآية على جواز الرؤية وذلك من وجهين :

الأول : أن موسى – عليه السلام – قد سأل ربه الرؤية فقال " رب أرنى أنظر إليك " ولو كانت ممتنعة لما سألها ، فإن العاقل لا يطلب المحال فإنه سفه أو عبث ، فكيف بنبى كليم ورسول حكيم ؟ (١)

الثانى : أن الله تعالى قد علق الرؤية على استقرار الجبل فقال " ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف ترانى } واستقرار الجبل – فى ذاته – أمر ممكن وما علق على الممكن فهو ممكن (٢) .

لكن : ماذا عن أدلة الوقوع وكيف يراها أهل السنة ؟

أهل السنة ووقوع الرؤية :

لم يكتف هؤلاء بإقامة الأدلة على جواز الرؤية وإمكانها ، بل واصلوا السير من أجل إقامة الأدلة الدالة على ثبوت تلك الرؤية ووقوعها للمؤمنين فى الآخرة .

(١) انظر : الجرجانى : شرح المواقف (الموقف الخامس ص١٨٨) ، متن الطوالع للبيضاوى ص١٨٥ ، شرح المطالع ص١٨٦ ، أصول الدين للبغدادى ص٩٩ ، الإرشاد للجوينى ص١٨٣ .

(٢) انظر : البيضاوى – متن الطوالع ص١٨٥ وشرحه المسمى مطالع الأنظار ص١٨٥ – ١٨٦ ، الإبانة للأشعرى ص١٤ ، نهاية الاقدام للشهرستانى ص١٦٧ حرره وصححه الفورجيوم .

وكان عمدة ما احتجوا به في هذا الباب وفي مقدمته هو قول الله تعالى {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة} (١) ووجه احتجاجهم بالآية الكريمة " أن النظر في اللغة جاء بمعنى " الانتظار " ويستعمل بغير صلة ويتعدى بنفسه .

قال تعالى { انظرونا نقتبس من نوركم } (٢) .

وقال { ما ينظرون إلا صيحة واحدة } (٣) أى ما ينتظرون .

ومنه : قوله تعالى { فناظرة بم يرجع المرسلون } (٤) أى منتظرة .

وقول الشاعر :

وإن يك صدر هذا اليوم ولّى فإن غداً لناظره قريب (٥)

أى لمنتظره .

وجاء بمعنى " التفكر والاعتبار " ويستعمل حينئذ بفى ، ويقال : نظرت فى الأمر الفلانى ، أى تفكرت واعتبرت .

وجاء بمعنى " الرأفة والتعطف " ويستعمل حينئذ باللام ، يقال : نظر الأمير لفلان ، أى رأف به وتعطف .

وجاء بمعنى " الرؤية " ويستعمل بإلى ، قال الشاعر :

نظرت إلى من حسن الله وجهه فيا نظرة كادت على وامق تقضى

---

(١) الآية ٢٢ ، ٢٣ من سورة القيامة .
(٢) من الآية ١٣ من سورة الحديد .
(٣) من الآية ٤٩ من سورة يس .
(٤) من الآية ٣٥ من سورة النمل .
(٥) القائل : فراد بن أجدع - انظر : مجمع الأمثال للميدانى ج١ ص٦٣ نقلاً عن : شرح المواقف - الموقف الخامس (هامش ص٢١١ د / أحمد المهدى) .

والنظر فى الآية موصول بإلى ، فوجب حمله على الرؤية ، فتكون واقعة فى ذلك اليوم وهو المطلوب " (١) .

كذلك استدل أهل السنة على وقوع الرؤية بقوله تعالى :

١ - { كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون } (٢) .

٢ - وقوله { تحيتهم يوم يلقونه سلام } (٣) .

٣ - وقوله { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } (٤) .

٤ - وقوله { ولدينا مزيد } (٥) .

فقالوا فى الآية الأولى : لقد ذكر الله ذلك فى حق الكفار تعذيباً لهم وتحقيراً لشأنهم ، فلزم منه كون المؤمنين مبرئين عنه فلا يحجبون بل يكونون لربهم رائين (٦) .

وقالوا فى الآية الثانية : إن اللقاء إذا قرن بالتحية - وهو فى الآية كذلك - كان معناه الرؤية .

أما الثالثة والرابعة : فقد قالوا : إن الرسول صلى الله عليه وسلم قد فسر

---

(١) الجرجانى : شرح المواقف - الموقف الخامس ص٢١٠ - ٢١٢ وانظر فى ذلك أيضاً : الربانة للأشعرى ص١٢ - ١٤ ، نهاية الاقدام للشهرستانى ص٣٦٧ - ٣٦٩ ، الارشاد ص١٨١ - ١٨٢ .
(٢) الآية ١٥ من سورة المطففين .
(٣) الآية ٤٤ من سورة الأحزاب .
(٤) من الآية ٢٦ من سورة يونس .
(٥) الآية ٣٥ من سورة ق .
(٦) انظر : البيضاوى - متن الطوالع ص١٨٥ ، شرح المطالع للأصفهانى ص١٨٦ ، الإبانة للأشعرى ص٤٦ تقديم وتحقيق د / فوقية حسين ، الاعتقاد للبيهقى ص٦٠ ، الإنصاف للباقلانى ص٤٧ .

الزيادة فيهما بالنظر إلى وجه الله تعالى مستندين إلى ما روى عنه عليه السلام فى هذا الباب [1] .

هذا : ولم ير أهل السنة أدلة الرؤية فى آيات القرآن فحسب ، بل فى السنة وأحاديث الرسول كذلك ، وقد ذكرت – سلفاً – بعضاً من هذه الأحاديث .

لكن السؤال هنا :

هل تشهد لهم هذه الأدلة من سنية وقرآنية ؟

وهل تثبت أمام الأدلة والنصوص الأخرى التى استدل بها المنكرون للرؤية والنافون لها ؟ وما هى العقيدة الصحيحة فى هذا الباب ؟

هذا ما سنقف عليه من خلال الموازنة التالية .

---

(١) انظر : الاعتقاد للبيهقى ص٤٧ .

الموازنة بين أدلة النافين والمثبتين

والآن : وبعد أن عرضنا أدلة الفريقين المجوزين للرؤية والمانعين لها كما جاءت فى كتبهم ، وكما نصوا عليها فى مؤلفاتهم ، جاء دور المناقشة والموازنة والترجيح .

وكما بدأنا بأدلة المنكرين – عرضاً وإثباتاً – نبدأ بها مناقشة وتحليلاً .

أدلة المنكرين فى الميزان :

أ – أدلتهم العقلية :

قد اتضح لنا مما سبق أن المعتزلة قد بنوا دليلهم العقلى فى امتناع الرؤية على أساس من شروط الرؤية وأسبابها .

وكان جملة ما انتهوا إليه بعد ذكر تلك الشروط أن الجسمية للرؤية لازمة وكذا الجهة والمقابلة ، وهى أمور مستحيلة على الله تعالى ، لأنها من علامات الحدوث ، فتكون الرؤية مستحيلة .

يتضح ذلك من قول أبى داؤد المعتزلى للمعتصم : " هذا – يشير إلى الإمام أحمد بن حنبل – يزعم أن الله يرى فى الآخرة ، والعين لا تقع إلا على محدود " (١) .

لكن المعتزلة – وكما لا يخفى – يعتمدون فى حجاجهم على " قياس الغائب على الشاهد " ، فكما أن الرؤية فى الشاهد تقتضى أن يكون المرئى جسماً محدوداً فكذلك فى الغائب .

وهو قياس لا يخلو من خلل ، ولا يخفى ما فيه من عوامل النقص والقصور ، وهو – وإن جاز فى بعض المسائل والقضايا إلا أنه لا يجوز فى الكثير منها .

---

(١) ابن الجوزى : مناقب الإمام أحمد ص١٢٩ .

وفى قضيتنا هذه ، يمكن أن يجاب باختلاف مقتضى الصفات شاهداً وغائباً ، وباختلاف الرؤيتين فى الحقيقة ، فجاز أن لا يشترط فى رويته تعالى المقابلة المشروطة فى رؤية الشاهد ، وكذا بقية الشروط (١) .

ولذلك فقد رأينا جمهور المتكلمين وقد رفضوا حجاج المعتزلة هذا ، وقرروا - وللسبب نفسه - أن شروط الرؤية فى الشاهد لا تجب فى الغائب .

ففى " شرح المواقف " يقول الجرجانى متابعاً أستاذه الإيجى " سلمنا لكم وجوب الرؤية فى الشاهد عند حصول تلك الشرائط ، ولكن نقول : لماذا يجب وجوب الرؤية فى الغائب عند حصولها ؟ إذ ماهية الرؤية فى الغائب غير ماهية الرؤية فى الشاهد فجاز اختلافهما فى اللوازم والشرائط ، وحينئذ جاز أن تجب رؤية الشاهد عند اجتماعها دون رؤية الغائب " (٢) .

ومع ذلك : فهناك جملة اعتراضات يمكن أن نتوجه بها إلى المعتزلة منها :

١ - معارضتهم " بالعلم " فنقول :

لم لا يجوز أن نرى الله تعالى بلا كيف كما نعلمه بلا كيف ؟ فلا يكون جسماً ، ولا حالاً فى جسم ، ولا مقابلاً ، ولا حالاً فى المقابل ؟ (٣)

يقول الجوينى فى الإرشاد " وينبغى للمبتدىء فى هذا الفن أن لا يغفل عن معارضتهم بالعلم وكون الرب معلوماً فى كل ما يتمسكون به من نفى الرؤية " (٤) .

---

(١) راجع ما ذكرناه - سلفاً - للمعتزلة فى شروط الرؤية .

(٢) شرح المواقف - الموقف الخامس ص٢٢٣ - ٢٢٤ بتصرف .

(٣) ولا يقال : لكنك قررت من قياس الغائب على الشاهد لتقع فيه . لأنا نقول : ليس هذا قياساً للغائب على الشاهد بل قياس للرؤية على العلم ، وبينهما علة مشتركة ، فكلاهما يتعلق بالغائب .

(٤) الإرشاد ص١٨١

٢ - أن الله تعالى يرى نفسه " ويرى خلقه من غير جهة فجاز أن يرى فى غير جهة " (١) .

ولا يقال : لكن هذا لا يلزم المعتزلة ، فإنهم لا يقرون برؤيته تعالى لنفسه ولا لغيره وذلك كما قال " القاضى " منهم " لو كان الله تعالى مرئياً لنفسه وصح أن يرى نفسه لصح منا أن نراه على وجه من الوجوه وفى حال من من الأحوال ، فإذا استحال ذلك فينا . فيجب أن يستحيل أن نفسه يرى نفسه " (٢) لأنا نقول : قد أقر به أكثر البصريين من المعتزلة (٣) .

٣ - أيضا : يمكن أن يعترض على المعتزلة - بل قد اعترض بالفعل - بأن امتناع الرؤية فى الدنيا . وعدم رؤية العباد لربهم الآن ، لا يدل على أنه فى ذاته لا يرى ، أو أنه لا يرى فى الآخرة ، إذ يجوز أن يكون المانع من رؤيتنا له الآن هو أنه سبحانه لم يشأ أن يرينا نفسه وقد خلق فى أبصارنا المانع من رؤيته ، ولو شاء لهيئنا لرؤياه وأزال عنا الحجب .

وهو ما يعبر عنه " الباقلانى " عندما يقول :

" فإن قيل : فما المانع من الرؤية الساعة له تعالى ؟ قلنا : إن المانع هو ما خلقه فى أبصارنا من قلة الإدراك لبعض المرئيات دون بعض ، فإذا خلق فينا إدراكاً رأينا مرئياً لم نكن نراه من قبل .

وهو تعالى لم يخلق فى أبصارنا إدراكاً له فى الدنيا حتى نراه ، ويخلق لنا

---

(١) المصدر السابق والصحيفة .
(٢) المغنى ج٤ ص٩١
(٣) انظر : أصول الدين للبغدادى ص٩٨ ، الفرق بين الفرق له أيضاً ص١٨١ ، الإرشاد ص١٧٦ ، الملل والنحل ج١ ص٧٣ .

- إن شاء الله - فى جنته إدراكاً حتى نراه كما وعدنا " [1] من قوله { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } .

(ب) أدلتهم السمعية :

قد مر بنا أن العمدة عند المعتزلة من أدلة السمع هو قول الله تعالى { لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير } .

فقد قالوا " إن الإدراك إذا أطلق يحتمل معانى كثيرة :

- فقد يذكر ويراد به " البلوغ " ، يقال : أدرك الغلام إذا بلغ .

- وقد يذكر ويراد به " النضج والايناع " يقال : أدرك الثمر إذ أينع .

- وقد يذكر ويراد به " اللحوق " ، يقال : أدرك فلان فلاناً إذا لحق به ، قال تعالى { حتى إذا أدركه الغرق } وقال تعالى { قال أصحاب موسى إنا لمدركون } يعنى لملحقون .

رأى المعتزلة أن كل ذلك يصح إذا لم يقرن الإدراك بالبصر ، أما إذا قرن بالبصر فإنه لا يحتمل إلا الرؤية البصرية ، وذلك لأن الإدراك بالبصر فائدته فائدة الرؤية بالبصر ... وإذا ثبت أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية بالبصر ، والله تعالى فى هذه الآية قد نفى عن نفسه إدراك البصر له فيجب أن يكون قوله " لا تدركه الأبصار " فى باب الدلالة على أنه لا يرى بالأبصار ، بمنزلة لو قال : لا تراه الأبصار " [2] .

---

(١) الانصاف ص١٨٩ ، وانظر كذلك شرح المواقف ص٢٢٧ - الموقف الخامس ، شرح مطالع الأنظار ص١٨٨ .

(٢) د / عبد العزيز سيف النصر - توضيح العقيدة ص٢٣ بتصرف .

هذا هو احتجاج المعتزلة بالنص القرآنى ، فهل ينهض لهم أو ينهض دليلاً ؟

فى اعتقادى أن هذا الاحتجاج فيه حق مختلط بالباطل ، فأما الحق فهو ما يقول به هؤلاء من أن الإدراك إذا قرن بالبصر أفاد الرؤية البصرية وكان حقيقة فيها ، فهذا مما لا نزاع فيه .

وأما الباطل : فهو اتخاذهم من الآية دليلاً على نفى الرؤية فى حق الله تعالى واستحالتها ، فهذا ما لا نقرهم عليه .

ذلك أن الإدراك وإن استعمل فى الرؤية – وهو فى الآية كذلك – إلا أنها ليست رؤية " مطلقة " بل رؤية " خاصة " ومقيدة ، ولا يلزم من نفيها نفيها ، أى لا يلزم من نفى المقيدة نفى المطلقة ، كما لا يلزم من نفى الخاص نفى العام (1) .

والرؤية الخاصة هنا – وهى المنفية فى الآية – هى المقيدة بقيد " الإحاطة " أى الإحاطة بالمرئى من جميع جهاته وجوانبه ، وبناء عليه : يكون معنى الآية " لا تدركه الأبصار " أى لا تحيط به الأبصار .

يقول " الأصفهانى " رداً على المعتزلة " إن الإدراك هو الإحاطة ، وهو رؤية المرئي من جميع جوانبه ، لأن أصله من اللحوق ، والإحاطة إنما تتحقق فى المرئى الذى له جوانب ، فمعنى الآية ، نفى الرؤية على سبيل الإحاطة ، ولا يلزم من نفى الرؤية على سبيل الاحاطة نفى الرؤية مطلقاً فإن الرؤية على سبيل الإحاطة أخص من الرؤية مطلقاً " (2) .

---

(1) انظر : الموقف الخامس ص226 تحقيق د / أحمد المهدى ، شرح مطالع الأنظار ص187 – 188 .

(2) شرح مطالع الأنظار ص188 ، وانظر كذلك : الانصاف للباقلانى ص183 ، الإبانة للأشعرى ص18 ، الاقتصاد فى الاعتقاد للغزال ص35 ، الإرشاد للجوينى ص182 .

فإن قلت : وما دليلك على هذا التأويل ؟ وما حجتك فى حمل الإدراك فى الآية على المعنى المذكور ؟

قلت : الدليل هو الجمع بين تلك الآية وبين صريح قوله تعالى { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } .

وذلك كما يقول " الباقلانى " " لقد قال الله تعالى { لا تدركه الأبصار } ولم يقل : لا تراه الأبصار ، والإدراك معنى يزيد على الرؤية ، لأن الإدراك الإحاطة بالشىء من جميع الجهات ، والله تعالى لا يوصف بالجهات ولا أنه فى جهة ، فجاز أن يرى وأن لم يدرك ، وهذا كما فى قصة اللعين فرعون { حتى إذا أدركه الغرق } يعنى أحاط به من جميع جوانبه ، فالغرق لا يوصف بأن يرى وإنما يوصف بأنه أحاط بالشىء .

كذلك المؤمن يوصف بأنه يرى ربه ولا يدركه بالإحاطة ، وهذا كما نقول : إنا نعلم ربنا ، ولا نقول : إنا نحيط بربنا ، فكما كانت الإحاطة معنى يزيد على العلم ، كذلك الإدراك معنى يزيد على الرؤية ، وهذا صحيح لأنا نجمع بين قوله تعالى {فاعلم أنه لا إله إلا الله} [(١)] وبين قوله { ولا يحيطون به علما } [(٢)] ونجمع بين قوله { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } وبين قوله { لا تدركه الأبصار } فنقول : معلوم ولا يحاط به ومرئى ولا يدرك " [(٣)] .

أيضا : فانه يمكن التعامل مع النص القرآنى من وجه آخر فيقال :

---

(١) من الآية رقم ١٩ من سورة محمد .
(٢) من الآية ١١٠ من سورة طه .
(٣) الانصاف ص١٨٣ .

إن " الأبصار " فى الآية جمع معرف باللام فيفيد العموم ويشمل الكافرين والمؤمنين كما يشمل الطائعين والعصاه ، فلا يناقض إدراك " بعض الابصار " ويكون المعنى " لا تدركه الأبصار " أى أبصار الكافرين دون المؤمنين (١) ، بدليل قوله – في الكفار – { كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون } .

ولو أجرينا الكلام على لغة المناطقة وأقيستهم فإننا نقول :

قوله تعالى : { لا تدركه الأبصار } موجبة كلية " وقد دخل عليها النفى فرفعها ، ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية " (٢) .

كذلك : فإن قوله تعالى { لا تدركه الأبصار } غير محدد بزمن من الأمنة ولا بوقت من الأوقات ، وقوله تعالى { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } محدد بزمن ووقت معينين هو " القيامة " فيحمل هذا على ذاك ويصير معنى الآية " لا تدركه الأبصار فى الدنيا وتدركه فى الآخرة " (٣) .

وهذا ما عناه " الايجى " ، " الشريف الجرجانى " عندما قالا فى الوجه الثالث من وجوه الجواب : " الثالث من تلك الوجوه : أنها – أى الآية – وإن عمت فى الأشخاص باستغراق اللام ، فإنها لا تعم فى الأزمان فإنها سالبة مطلقة لا دائمة ، ونحن نقول بموجبه حيث لا يرى فى الدنيا " (٤) .

بل إنهما قد أضافا وجهاً رابعاً قالا فيها :

(١) انظر : شرح المواقف – الموقف الخامس ص٢٢٦ ، شرح مطالع الأنظار ص١٨٨ ، الإبانة ص١٥ ، الإرشاد ص١٨٣ .
(٢) شرح المواقف ص٢٢٦ (الموقف الخامس) .
(٣) انظر الإرشاد ص٦٥ ، شرح المواقف ص٢٢٧ ، اللمع للأشعرى ص٦٥ ، شرح المطالع ص١٨٨ – ١٨٩
(٤) شرح المواقف ص٢٢٧ .

" الرابع منهـا إن الآية تدل على أن الأبصـار لا تراه ، ولا يلزم منه أن المبصرين لا يرونه ، لجواز أن يكون النفى المذكور فى الآية نفياً للرؤية بالجارحة " مواجهة وانطباعاً " كما هو العادة ، فلا يلزم نفى الرؤية بالجارحة مطلقاً " (١) .

وهناك اعتراض آخر نتوجه به إلى المعتزلة وهو اعتراض جوهرى ينال من حجية الآية ويسقط احتجاجهم بها .

ويتعلق هذا الاعتراض بقولهم " إن نفى الإدراك عنه سبحانه يوجب المدح وإثباته يوجب النقص " (٢) إذ كيف يمدح سبحانه بأنه لا يُرى ؟ وهو أمر لا يختص به وحده ، بل يشاركه فيه كثير من الموجودات مثل النفوس والعقول والأصوات والروائح وغيرها ، وكذلك جميع المعدومات فإنها لا تُرى .

والأولى أن يمدح سبحانه بأمر يختص به ولا يشاركه فيه غيره .

لكن : وجد من يقلل من شأن هذا الاعتراض ويقول : إنه لا يزعزع موقف المعتزلة ولا ينال من مصداقيته ، وذلك لأن التمدح المفهوم من الآية لا يتعلق بنفى الرؤية عن الله فقط ، بل بنفيها عنه وإثباتها له ، أى بكونه سبحانه يَرى ولا يُرى . وهو أمر يختص به وحده ولا يشاركه فيه غيره (٣) .

يقول عبد الجبار المعتزلى فى ذلك :

" إن التمدح إنما يقع لما تقع به البينونة بينه وبين غيره من الذوات ، والبينونة تقع هنا بكونه رائيا ولا يرى " (٤) .

---

(١) المصدر السابق والصحيفة .
(٢) عبد الجبار - المغنى ج٤ ص١٦٠ بتصرف .
(٣) انظر : توضيح العقيدة - د/ عبد العزيز سيف النصر ص٢٥
(٤) شرح الأصول الخمسة ص٢٣٧

لكنى أرى أن هذا الرد من " القاضى " لم يحل الإشكال ولم يقدم الجواب ، وما زال الاعتراض باقياً . إذ لو كان " التمدح " بمجموع الأمرين - نفى الرؤية عنه وإثباتها له - لما صح المدح ، لأنه أمر لا يختص به سبحانه بل يتعداه إلى غيره .

ونقصد بالغير هنا " إبليس وأعوانه " فإنهم جميعاً - وكما أخبر القرآن - يَرون ولا يُرون .

قال تعالى { إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم } (١) ويلزم - حينئذ أن يكون ابليس نفسه بل وسائر أعوانه ممتدحين بالشىء نفسه وهو سفه فى القول وفساد فى الإدراك .

وإذا كان هذا الوجه - هكذا - فاسداً ، وقد اتفقت الأمة على أن الآية واردة مورد التمدح ، فلا بد من البحث عن وجه آخر تحمل عليه الآية وتفسر به ولابد أن يكون هذا الوجه خاصاً به تعالى حتى يصح المدح .

وأفضل هذه الوجوه - من وجهة نظرى - وأقربها إلى الصواب هو ما قال به جمهور الأشاعرة فى المسألة من " أن الله تعالى مع جواز رؤيته منعناً من الإدراك له ، بأن يحدث فى أبصارنا مانعاً يمنعنا من رؤيته ، فالمدح وقع بكونه قادراً على ذلك دون غيره من الخلق " (٢) .

أو بعبارة أخرى قالها " التفتازانى " " إن التمدح إنما هو فى أنه تمكن رؤيته ولا يرى للتمنع والتعزز بحجاب الكبرياء " .

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة الأعراف .
(٢) الباقلانى : الانصاف ص١٨٣ .
(٣) شرح العقائد الفلسفية ص٩٠ وانظر : شرح المواقف ص٢٢٧ - ٢٢٨ .

بل أنه يمكن أن نذهب فى مناقشة حجة المعتزلة إلى ما هو أبعد من ذلك لنتخذ من الآية دليلاً على جواز الرؤية لا استحالتها ، وبرهاناً على إمكانها لا امتناعها .

وبيان ذلك : أنه إذا كان جو الآية وسياقها فى المدح أو " المدح " ، فكيف يتحقق هذا المدح بنفى ما هو مستحيل فى ذاته ؟

إن رؤية الله – تعالى – لو كانت – فى ذاتها – ممتنعة " لما حصل التمدح بنفيها ، كالمعدوم لا يمدح بعدم رؤيته لامتناعها " [1] فى نفسها .

وبعبارة أخرى " إذا ثبت أن سياق الكلام يقتضى أنه تمدح ، لم يكن لكم فيه – معشر المعتزلة – دليل على امتناع رؤيته تعالى ، بل لنا فيه الحجة على صحة الرؤية ، لأنه لو امتنعت رؤيته لما حصل المدح بنفيها عنه ، إذ لا مدح للمعدوم بأنه لا يرى ، حيث لم يكن له ذلك " [2] .

وبعد : فإنه مع كل هذه الاعتراضات والتخريجات لم يبق للمعتزلة فى الآية من حجة يتمسكون بها ، ولا شبهة يتعلقون بجبالها ، وهذا هو تحليلنا لدليلهم الأول ومناقشتنا له ، وهو الدليل العمدة عندهم والحجة الأولى لديهم .

والآن : مع دليل أخر يرى فيه المعتزلة حجة لهم ، نعيش معه تحليلاً ومناقشة .

وهذا الدليل هو قول الله تعالى – على لسان موسى عليه السلام – " رب أرنى أنظر إليك قال لن تر انى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف

---

(١) شرح العقائد النفسية ص٩٠ .

(٢) شرح المواقف – الموقف الخامس ص٢٢٧ – ٢٢٨ بتصرف .

ترانى ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين .

وقد بان لنا مما سبق أن المعتزلة قد تمسكوا به من وجوه :

الأول : أن موسى عليه السلام قد سأل ربه الرؤية فقال " رب أرنى أنظر إليك " فأجابه الله بقوله " لن ترانى " فدل على أنه لا يرى .

الثانى : أنه علق الرؤية على استقرار الجبل ، لكن الجبل لم يستقر فدل مرة أخرى على أنه لا يرى .

الثالث : أنه آثر التعبير بحرف " لن " الذى يدل على تأبيد النفى فدل على أنه لا يرى لا فى الدنيا ولا فى الآخرة لا لموسى ولا لغيره .

لكن هذه الوجوه عند المناقشة يتبين أنها لا تشهد لهم ولا تثبت مدعاهم وذلك على النحو التالى :

أما الوجه الأول : فإنه لا يدل على امتناع الرؤية ، لأن الله قال " لن ترانى ولم يقل " لا أرى " والعاقل يجد من نفسه شعوراً بالفرق بينهما ، وأن الأخير صريح فى امتناع الرؤية بينما الأول ليس كذلك ، ويمكن تأويله بوجه من وجوه التأويل وأقربها إلى الصواب - من وجهة نظرى - أمران :

١ - " لن ترانى " فى الدنيا وإن جاز أن ترانى فى الآخرة [١] .

ولا يقال : كيف ؟ ولن تدل على تأبيد النفى ، لأنا سنجيب عنه عند مناقشتنا للوجه الثالث .

---

(١) انظر شرح المواقف ص٢٢٧ ، ٢٢٩ .

٢ - إن " لن ترانى " يجوز أن يحمل على " لن ترانى بتلك الحاسة " وإن جاز أن ترانى بحاسة سادسة [١] ، فيكون المانع من جهة الرائى لا المرئى .

وأما الوجه الثانى : وهو قولهم إن الرؤية قد علقت على استقرار الجبل لكنه لم يستقر ، فإنه يحمل بين طياته دليل فساده ، وهو يدل على الرؤية المقابلة والاتجاه المضاد ، أى على جواز الرؤية لا استحالتها .

وبيان ذلك : أن الله تعالى لو أراد استحالة الرؤية لعلقها على أمر مستحيل فى ذاته ولم يربطها بأمر ممكن فى نفسه .

وليس من شك فى أن " استقرار الجبل (من حيث هو) أمر ممكن قطعاً ، إذ لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته " [٢] وما علق على الممكن وما قيد بالممكن فهو ممكن [٣] .

وهذا هو معنى قول الإمام الأشعرى " لو أراد الله عز وجل تبعيد الرؤية ، لقرن الكلام بما يستحيل وقوعه ولم يقرنه بما يجوز وقوعه ، فلما قرنه باستقرار الجبل وذلك أمر مقدور لله سبحانه دل ذلك على أنه جائز أن يرى الله عز وجل ، ألا ترى " الخنساء " لما أرادت تبعيد صلحها لمن كان حرباً لأخيها قرنت الكلام بما يستحيل فقالت :

ولا أصالح قوماً كنت حربهم   حتى تعود بياضاً حلكة القارى

فلما قرن الله الرؤية بأمر مقدور جائز ، علمنا أن رؤية الله بالأبصار جائزة غير مستحيلة " [٤] .

---

(١) انظر : شرح مطالع الأنظار ص١٨٥ - ١٨٨ .
(٢) شرح المواقف ص١٩٦ .
(٣) انظر : الانصاف ص١٧٩ للباقلانى ، نهاية الاقدام للشهرستانى ص٣٦٧ .
(٤) الابانة عن أصول الديانة ص١٤ .

وإذا كان الأشعرى قد استعان بقول الخنساء شاهداً ، فإننى أستعين بأصدق قول وأبلغ بيان ، وهو قول الله تعالى - فى الكافرين المشركين - { لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط } (١) .

فلما أراد أن دخولهم الجنة أمر مستحيل لا يمكن حصوله ، علقه على ما يستحيل ويمتنع ، وليس كذلك المعلق عليه فى آية الرؤية " فإن استقر مكانه فسوف ترانى " فإن استقرار الجبل ممكن ولا استحالة فيه .

أما الوجه الثالث : وهو قولهم إن الله تعالى أجاب موسى بـ " لن ترانى " الذى يدل على - حسب قولهم - على النفى المؤبد لا المؤقت وهذا معناه أن الله لا يرى لا فى الدنيا ولا فى الآخرة .

فجوابه : أن " لن " ليست لتأبيد النفى بل لتوكيده ، بدليل قوله تعالى - على لسان الخضر - {إنك لن تستطيع معى صبراً} (٢) مع أن صبر موسى كان ممكناً .

ولو سلمنا أن " لن " لتأبيد النفى فهو لتأبيد النفى فى الدنيا ولا يتعداه إلى الآخرة ، بدليل قول الله تعالى - حكاية عن المشركين - { ولن يتمنوه أبداً } (٣) أى الموت ، مع أنهم يتمنوا الموت فى الآخرة ، قال تعالى { ونادوا يا مالك ليقضى علينا ربك } (٤) .

أيضا : فإنه مع التسليم بأن النفى فى الآية على التأبيد ، فإنه لا يدل على نفى " الجواز " بل " الوقوع " ، ونفى الثانى لا ينافى ثبوت الأول ، أى نفى الوقوع لا ينافى الجواز فى ذاته .

(١) الآية ٤٠ من سورة الأعراف .
(٢) الآية ٧٢ من سورة الكهف .
(٣) من الآية ٩٥ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف ، وانظر فى ذلك : شرح المطالع ص١٨٨ ، الانصاف للباقلانى ص١٧٩ ، الاقتصاد فى الاعتقاد ص٣٥ .

وهذا ما يعنيه الشهرستانى عندما يقول - فى معرض بيانه لقول الله تعالى " لن ترانى " إن النفى وإن كان للتأبيد ، فليس يدل على منع الجواز بل يدل على منع وقوع الجائز ، وإنما استدللنا بالآية لاثبات الجواز ، وتأبيد النفى لا ينافيه"[(١)]

وهكذا : يتبين لنا أنه لا متمسك للمعتزلة فى وجه من الوجوه ، وأن الآية ليس فيها دليل على ما يدعون ومع ذلك فإنه يمكن مواجهتهم بجملة من الاعتراضات منها :

الاعتراض الأول : أن موسى عليه السلام قد سأل ربه الرؤية البصرية[(٢)] فقال رب أرنى أنظر إليك " فهل يمكن لنبى كليم أن يسأل محالاً ؟

إن الرؤية لو امتنعت لما سألها ، فإن العاقل لا يطلب المحال [(٣)] .

قولهم : إن موسى كان يجهل حكم الرؤية وأنها مستحيلة ، غير مسلم .

لأن موسى إنما سألها بعد البعثة والرسالة ، بدليل قوله تعالى { ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرنى أنظر إليك } والجاهل بما يستحيل على الله ويمتنع لا يكون نبياً فضلاً على أن يكون كليماً ، كيف وقد وصفه الله بذلك فقال {وكلم الله موسى تكليما} .

يقول إمام الحرمين فى ذلك : " إن من اصطفاه الله لرسالته ، واختاره

---

(١) نهاية الاقدام ص٣٦٨ ، وانظر فى ذلك : شرح المواقف ص٢٢٩ ، أصول الدين للبغدادى ص٩٩ ، الارشاد ص١٨٥ .

(٢) وأنتم – معشر المعتزلة – لا تنازعون فى هذا وتحملون النظر فى الآية عليها أى على الرؤية البصرية ، انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص٢٦٢ ، المغنى ج٤ ص١٦٣ له أيضا .

(٣) انظر : شرح المطالع للأصفهانى ص١٦٨ ، أصول الدين للبغدادى ص٩٩ ، شرح المواقف (الموقف الخامس) ص١٨٨ ، الإبانة ص١٣ .

واجتنباه لنبوته ، وخصه بتكريمه ، وشرفه بتكليمه ، يستحيل أن يجهل من حكم ربه ما يدركه حثالة المعتزلة " [1] .

فإن قال المعتزلة – وقد قالوا بالفعل – إن موسى كان يعلم حكم الرؤية وأنها مستحيلة ، ولذلك فإنه لم يسألها لنفسه وإنما سألها لأجل قومه حين قالوا { أرنا الله جهرة } [2] .

قلنا : هذا خلاف الظاهر ، لأن موسى قال { أرنى أنظر إليك } ولم يقل " إن قومى يسألونك أن ينظروا إليك " ، وأجابه الله تعالى بقوله { لن ترانى } ولم يقل : إن قومك لن يرونى ، وكفى بمخالفته لظاهر النص دليلاً على فساده [3] .

أيضا : فلأن موسى – عليه السلام – " لو كان مصدقاً بين قومه ، لكفاه فى دفعهم أن يقول : هذا ممتنع ... وإن لم يكن مصدقاً بينهم بل كان القوم كافرين منكرين لصدقه ، لم يصدقوه أيضا فى الجواب بلن ترانى اخباراً عن الله تعالى ، لأن الكفار لم يحضروا وقت السؤال ولم يسمعوا الجواب ، بل الحاضرون هم السبعون المختارون [4] ، فكيف يقبلون مجرد اخباره مع انكارهم لمعجزاته الباهرة " [5] .

أيضا : مما يدل على فساد هذا التأويل للمعتزلة : أن موسى – عليه السلام – قد لجأ إلى الله تائباً وذلك بعد سؤاله الرؤية ونجاته من الصعقة .

---

(١) الارشاد إلى قواطع الأدلة ص١٨٣ . وانظر فى ذلك : نهاية الاقدام للشهرستانى ص٣٦٧ ، شرح المواقف ص١٨٨ – ١٨٩ .
(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ص٢٦٣ ، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ص١٦٤ ج٤ .
(٣) انظر : نهاية الاقدام ص٣٦٨ ، أصول الدين ص٩٩ ، الانصاف للباقلانى ص ١٧٨ .
(٤) وهم المشار إليهم فى قول الله تعالى { واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا } (الأعراف ١٥٥) .
(٥) شرح المواقف – الموقف الخامس – ص١٩٢ – ١٩٣ بتصرف .

قال تعالى { فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين } ولا يستقيم هذا إلا إذا كان السؤال سؤاله والطلب طلبه (١) .

أيضا : فإن هذا الوجه من التأويل مخالف لما عرف عن موسى عليه السلام وعهد عنه من شدته مع قومه حين طلب يطلبوا شيئاً من المحال .

فإنهم عندما طلبوا منه أن يجعل لهم إلها وقالوا { اجعل لنا إلها كما لهم آلهة } جهلهم غاية الجهل ، وعنفهم أشد التعنيف وقال { إنكم قوم تجهلون } .

فلو كانت الرؤية مستحيلة وقد سألها قومه ، لفعل الشيىء نفسه ولم يرجع إلى ربه ليسأله ما سألها ، أما وقد سألها فقد دل هذا على أنه كان يعلم أن الرؤية جائزة وليست مستحيلة وأنه سألها لنفسه لا لقومه (٢) .

وبعد : فإذا كانت الاحتمالات فى المسألة ثلاثة :

١ - أن يكون موسى قد سأل ربه الرؤية وهو يجهل حكمها .

٢ - أن يكون قد سألها وهو يعلم أنها مستحيلة .

٣ - أن يكون قد سألها وهو يعلم أنها جائزة .

---

(١) ولا يقال : لكن هذا الوجه من الجواب يمكن أن يقلب المسألة على أهل السنة .
إذ يمكن للمعتزلى أن يقول : إذا كان موسى قد أعلن التوبة ، وهى لا تكون إلا عن ذنب ، ولا ذنب إلا سؤاله الرؤية ، فتكون الرؤية مستحيلة .
لأنا نقول : إن توبة موسى عليه السلام - وكذا توبة الأنبياء عموماً - عندما تصدر منهم ، فإنها لا تصدر عن ذنب ارتكبوه ، وإنما على سبيل الإنابة والخضوع ، وذلك لوجود " العصمة " المانعة لهم عن الذنب .
ومن هنا : فقد قال الإمام القرطبى فى توبة موسى : " أجمعت الأمة على أن هذه التوبة ما كانت عن معصية فإن الأنبياء معصومون " (الجامع : ج٧ ص١٧٧) ولو سلمنا - جدلاً - أن التوبة كانت عن ذنب ارتكب فإننا نجزم بأن هذا الذنب لم يكن ناشئاً عن مطلق سؤال الرؤية ، بل لأن موسى سألها فى الدنيا ، أو لأنه " سأل من غير استئذان فلذلك تاب " .
المصدر السابق والصحيفة .

(٢) انظر : شرح المواقف للجرجانى ص١٩٢ - ١٩٣ ، الإنصاف للباقلانى ص١٧٨ ، نهاية الإقدام للشهرستانى ص٣٦٨ ، الإرشاد للجوينى ص١٨٤ ، أصول الدين للبغدادى ص٩٩ .

أقول : إذا كانت الاحتمالات هكذا : ثلاثة ، وبطل إثنان ، لم يبق إلا الثالث فتكون الرؤية جائزة ، وهو ما يقول به الأشاعرة وأهل السنة وهو الصحيح فى المسألة .

الإعتراض الثاني :وهو اعتراض نتوجه به إلى " أبى الهزيل العلاف " والحبائى وغيرهما من معتزلة البصرة ممن تأولوا الرؤية " بالعلم " وقالوا :

إن موسى – عليه السلام – لم يسأل ربه إراءة ذاته " بل تجوز بها عن العلم الضرورى لأنه لازمها ، فكأنه قال : إجعلنى عالماً بك علماً ضرورياً ، أو عارفاً بك معرفة ضرورية " (١) .

لكننا نرى أن هؤلاء قد تناقض كلامهم تناقضاً ظاهراً ، فإنهم فى الوقت الذى يؤولون فيه سؤال موسى " بالعلم " يحملون جواب الله إياه بـ " لن ترانى " على ظاهره أى على نفى الرؤية ، مع أن الجواب لابد أن يطابق السؤال " وقوله " لن ترانى " نفى للرؤية لا للعلم الضرورى بإجماع المعتزلة ، فلو حمل السؤال على العلم لم يتطابقا أصلاً " (٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى . فإن هؤلاء قد وقعوا فى خطأ عظيم عندما اعتقدوا أن الرؤية " المقرونة بالنظر " " الموصولة بإلى " يمكن تأويها بالعلم ، وغاب عنهم أن رؤية العلم إنما تكون مجردة مطلقة ، أى مجردة عن النظر والصلة ، وذلك كقوله تعالى : { ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل } (٣) وقوله { ألم تر

---

(١) انظر : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج٤ ص١٦٢ ، شرح المواقف ص١٨٩ ، الارشاد إلى قواطع الأدلة ص١٨٤ .

(٢) شرح المواقف ص١٩٠ – ١٩١ الموقف الخامس تحقيق أحمد المهدى .

(٣) الآية رقم ١ من سورة الفيل .

كيف فعل ربك بعاد] (١) فلما أراد العلم فى الآيتين لم يقرنه بالنظر ولم يصل بإلى .

أما إذا قرنت الرؤية بالنظر وعديت بإلى – وسؤال موسى هكذا – فإنها لا تحتمل إلا معنى واحداً هو الرؤية البصرية (٢) .

كذلك فإنه يلزم على هذا التأويل – تأويل الرؤية بالعلم والمعرفة – أمر فى غاية الخطورة ، وهو أن لا يكون موسى عليه السلام عارفاً بربه ولا عالماً به ، وذلك لا يعقل بل هو سفه وهراء .

الاعتراض الثالث : وهو اعتراض نتوجه به إلى المنكرين للرؤية عامة :

معارضتهم بالنصوص التى تثبت الرؤية وتدل عليها ، والتى تمسك بها أصحاب الإتجاه المقابل ورأوا فيها أدلة واضحة على جواز الرؤية ووقوعها للمؤمنين فى الآخرة ، وسوف نعرض لذلك من خلال :

أدلة المثبتين فى الميزان

قد بان لنا مما سبق أن المثبتين للرؤية والمجوزين لها ، قد صنفوا أدلتهم إلى أدلة جواز وأدلة وقوع ، وكان عمدة ما تمسكوا به من أدلة الجواز سؤال موسى عليه السلام [رب أرنى أنظر إليك] .

وقد سبق تحليل هذا الدليل ومناقشته والرد على شبهاته واعتراضاته (٣) ، وتحقق لنا – من خلال ذلك – أمران :

---

(١) الآية رقم ١ من سورة الفجر .
(٢) انظر : الارشاد للجوينى ص١٨٤ .
(٣) راجع ما كتبناه – سابقاً – فى مناقشة الآية الكريمة .

الأول : أن الرؤية لو كانت مستحيلة لما أقدم موسى عليه السلام على سؤالها ، لكنه سألها فدل ذلك على جوازها (١) .

وما زعمه المعتزلة من أن سيدنا موسى قد سأل الرؤية وهو يجهل حكمها ويجهل استحالتها ، خروج عن المعقول ، ويكفي في جوابه قول إمام الحرمين السابق : إن موسى عليه السلام مستحيل أن يجهل من حكم ربه ما يدركه حثالة المعتزلة .

الثاني : أن الله - تعالى لم يعلق الرؤية على أمر مستحيل بل علقها على أمر جائز فقال { ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني } .

وكل من عنده - ولو ذرة من العقل - يدرك الفرق بين المعلق عليه هنا ، والمعلق عليه في مثل قوله سبحانه - في المشركين - { لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط } ، فالأخير مستحيل في نفسه ، والأول ممكن في ذاته ، وما علق على الممكن فهو ممكن ، وذلك على النحو الذي بيناه هناك .

هذا عن دليل " السمع " ، أما دليل العقل عند الأشاعرة وهو " دليل الوجود " فلي عليه ملاحظات سوف أوجزها في تعقيب قادم .

أما أدلة الوقوع - عند أهل السنة - فكثيرة ، لكن عمدتها عندهم هو قول الله تعالى - في وجوه المؤمنين - { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } .

---

(١) انظر : شرح مطالع الأنظار ص١٨٦ ، الارشاد ص١٨٥ ، أصول الدين ص٩٩ ، الإنابة عن أصول الديانة ص١٣ ، الإنصاف ص١٧٧ ، نهاية الاقدام ص٣٦٧ تصحيح الفرجيوم ، شرح المواقف ص١٨٨ - ١٨٩ .

فهذه الآية – وذلك واضح عند النظرة الأولى – تتجاوز حد " التلميح " إلى " التصريح " ، وتتعدى دلالة التضمن (١) والالتزام (٢) إلى دلالة المطابقة (٣) التى يطابق فيها اللفظ المعنى أى يساويه .

وأقول : إنها صريحة فى بابها (وقوع الرؤية) لأن النظر إذا قرن بذكر الوجه ووصل بإلى ، لم يحتمل إلا الرؤية البصرية ، والنظر – فى الآية – هكذا مقرون بالوجه ، موصول بإلى فيكون حقيقة فيها (٤) .

واعتراض المعتزلة بأن النظر فى الآية يراد به " الانتظار " (٥) مردود بوجوه منها :

١ – أن النظر بمعنى الإنتظار لا يحتاج إلى صلة ولا يتعدى بإلى بل يتعدى بنفسه .

قال تعالى { فناظرة بما يرجع المرسلون } أى منتظرة ، فلما أرادت الانتظار لم تصله بإلى .

ولا يقال : إن نظر " الانتظار " قد عدى بإلى فى نصوص عديدة ، منها قول الله تعالى { وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة } أى فانتظار .

---

(١) دلالة التضمن : دلالة اللفظ على جزء معناه ، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط ، أو الناطق فقط ، ودلالة لفظ " البيت " على الأسقف والجدران فقط ، وذلك على التوضيح المذكور فى كتب المناطقة .

(٢) دلالة الالتزام : دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له ، كدلالة لفظ السقف على جدار أو عمود يحمله .

(٣) دلالة المطابقة : دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له ، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق ، ودلالة لفظ الأسد على الحيوان المفترس .
وفى اعتقادى : أن النظر المقرون بذكر الوجه ، الموصول بإلى ، يدل على الرؤية البصرية مطابقة لا تضمناً ولا التزاماً .

(٤) انظر : الارشاد ص١٨١ – ١٨٢ ، الانصاف ص٤٧ – ٤٨ ، الابانة ص١٢ ، اللمع ص٦٤ .

(٥) انظر : شرح الأصول الخمسة ص٢٤٥ ، المغنى ج٤ ص٢٠٧ – ٢٠٩ .

ومنها قول الشاعر :

وجوه ناظرات يوم بدر   إلى الرحمن يأتى بالفلاح [1]

لأنا نقول : أن لفظ " إلى " فى الاية الكريمة ليس صلة للنظر كما يتوهم ، بل لبيان المدة فلا إشكال .

أما البيت المذكور : فلا نسلم أن النظر فيه بمعنى الانتظار ، بل بمعنى الرؤية البصرية .

إذ معناه : أن الوجوه تنظر " إلى جهة الله وهى العلو فى العرف ، ولذلك ترفع إليه الأيدى فى الدعاء " [2] .

أو أنها تنظر إلى " آثار الله من الضرب والطعن الصادرين من الملائكة التى أرسلها الله – تعالى – لنصرة المؤمنين يوم بدر " [3] .

٢ – الوجه الثانى من وجوه رد الاعتراض : أن النظر بمعنى الانتظار ، إنما يكون بالقلب لا بالوجه ، لكنه قرن بالوجه – فى الآية – فكان معناه الرؤية .

٣ – أن النظر بمعنى الانتظار ، لا يليق بأصحاب الجنة ، ولا يناسب مقام أهلها [4] ، فإنهم – كما وصفهم القرآن – يكونون فى أحسن حال ، كلما خطر ببالهم شىء أوتوا به بمجرد خطوره ولا ينتظرونه .

قال تعالى { كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وأتوا به متشابهاً } [5] .

---

(١) ينسب هذا البيت إلى حسان بن ثابت (شرح المواقف ص٢١٣) هامش .
(٢) ، (٣) الموقف الخامس (فى الإلهيات) ص٢١٤ ، ٢١٥ .
(٤) انظر : المصدر السابق ص٢١٢ – ٢١٣ .
(٥) من الآية ٢٥ من سورة البقرة .

وإذا بطل حمل النظر فى الآية على " الانتظار " لم يبق إلا " الرؤية " فيكون النظر حقيقة فيها .

وأقول : لم يبق إلا الرؤية ، لأن الاحتمالات الأخرى فى النظر من قبيل " الاعتبار " أو " التعطف والترحم " ظاهرة الفساد ، ولا يمارى فى اختلالها ، ولذلك فإنها لا يمكن أن تكون مراده [1] .

أما الاعراض الثانى للمعتزلة : والذى يسلمون فيه بأن النظر - فى الآية - على ظاهره - أى بمعنى الرؤية - إلا أنهم يجعلونها من مجاز الحذف ويقولون : إن الله ذكر نفسه وأراد غيره [2] ، وعليه : فمعنى الآية { إلى ربها ناظرة } أى إلى ثواب ربها ناظرة [3] .

فهو عدول عن الظاهر ، وهو لا يعدل عنه إلا بقرينه ، ولا قرينة ههنا [4] .

أيضا : فإن هذا النوع من التأويل يمكن أن يفتح الباب واسعاً أمام ذوى النفوس الخبيثة ومن فى قلوبهم مرض ، ليفعلوا الشىء نفسه فى عدد من الآيات مثل قوله سبحانه { اتقوا ربكم } ، { اعبدوا ربكم } ، { أطيعوا الله } .

فيقولون : لقد ذكر الله فى كل ذلك نفسه وأراد غيره ، وفيه من الشرك ما فيه ، بل هو هو .

---

(١) فلا يرتاب عاقل فى أن النظر فى الآية لا يمكن أن يراد به الاعتبار ، فإن الاعتبار إنما يكون فى الدنيا ، أما الآخرة فليست بدار اعتبار .
كذلك لا يشك إنسان فى فساد المعنى الثانى وأنه لا يمكن أن يكون مراداً ، فإن الله لا يتعطف عليه .

(٢) فيكون من باب قوله تعالى { واسأل القرية } أى أهلها ، وقوله { إنى ذاهب إلى ربى } أى إلى حيث أمرنى ربى .

(٣) انظر : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج٤ ص١٧ .

(٤) انظر : شرح المواقف ص ، الإبانة ص١٣ ، اللمع ص٦٥ .

أما الاعتراض الثالث : وهو الاعتراض الذى يقطع فيه بعض المعتزلة شوطاً كبيراً فى مجال البعد عن العقلانية والواقع ليقولوا إن " إلى " فى قوله تعالى {إلى ربها ناظرة} ليست حرف جر ، بل هى اسم ، وأنها واحد الآلاء [1] ، ففساده يغنى عن جوابه .

بتلك الردود والأجوبة ، تتهافت إعتراضات المعتزلة ، ويسلم لأهل السنة – وفى مقدمتهم الأشاعرة – موقفهم المتمسك بحجية الآية فى باب الرؤية ووقوعها .

بل لقد كانت تلك الآية – بأسلوبها المعتمد على النص والتصريح – دافعاً للأشاعرة ومشجعاً لهم على تلمس عقديتهم فى الرؤية فى آيات أخرى كانت هذه الآية مستندهم فى حملها ، ومرجعهم فى توجيهها وتأويلها .

وتلك لفتة هامة يجب أن يتنبه لها ويعقلها كل دارس لعقيدة الأشاعرة فى المسألة ، وكل راغب فى تفهم تلك العقيدة ودوافعها ومنطلقاتها [2] .

ومن هذه الايات التى لجأ إليها الأشاعرة ووجدوا فيها تأييداً لمذهبهم :

١ – قول الله تعالى { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } [3] فقالوا : الزيادة

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص٢٤٦ للقاضى عبد الجبار .

(٢) أريد أن أقول : إن الآيات الأخرى التى يستعملها الأشاعرة لدعم مذهبهم فى وقوع الرؤية – والتى سنعرض لها الآن – سيجد القارىء أنها ليست صريحة فى بابها ، وأنها – فى معظمها – لا تشهد لهم إلا بتصريف وتأويل

لكن هذا التأويل ، له مستنداته ومبرراته ومنطلقاته ، وهى تلك الآية الكريمة التى تصرح بأن الوجوه الناضرة – وهى وجوه المؤمنين – سترى ربها يوم القيامة ، { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } فهذه تفسر تلك ، وسياقها أساس لسياقها ، وذلك من باب أن المحكم يوضح المتشابه ، وأن المستتر يفسر بالظاهر

(٣) قد يتساءل القارىء منزعجاً إن هناك تكراراً ملحوظاً فى سرد الآيات والأحاديث ، فلم كان هذا التكرار الممل؟ =

هنا هى النظر إلى وجه الله تعالى ، استناداً إلى " حديث " " إذا دخل أهل الجنة الجنة ، نودوا يا أهل الجنة : إن لكم عند ربكم موعداً لم تروه ، قال : فيقولون : فما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا ويزحزحنا عن النار ويدخلنا الجنة ؟ قال : فكيشف الحجاب فينظرون إليه ، قال : فو الله ما أعطاهم الله عز وجل شيئاً هو أحب إليهم منه ، قال : ثم قرأ { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } (١) .

لكن المعتزلة لم يسلموا لخصومهم بهذا الاستدلال ، ومنعوا تأويل الزيادة – فى الآية – بالرؤية ، وقالوا فى الحديث إنه من أخبار الآحاد التى لا يجوز اثبات الرؤية بها (٢) .

ومن ثم : فقد عارضوا هذا التأويل بتأويل آخر قالوا فيه :

إن الزيادة من جنس المزيد ، وأنها التفضل فى الثواب فحسب ، والعلو فى الدرجات والنعيم لا غير (٣) .

٢ – كذلك من تلك الآيات التى وجد فيها أهل السنة دعماً لرؤياهم :

قوله تعالى { تحيتهم يوم يلقونه سلام } (٤) قائلين : إن اللقاء إذا قرن بالتحية أفاد الرؤية ، فإذا لقيه المؤمنون رأوه .

= والجواب – وهو أمر لا يحتاج إلى بيان – أن هذا هو ما يقتضيه طبيعة البحث ونوعه وأسلوب معالجته ، وما قطعناه – منذ البدء – على أنفسنا من عرض الأدلة ، ثم مناقشتها ، ثم الموازنة والترجيح بينها .
فنحن نعرضها أولاً كما جاءت وكما هى عند أطراف النزاع وهذه مرحلة أولى ، ثم نناقشها ونعلق عليها وتلك مرحلة ثانية ، ثم نرجح بينها ونوازن وتلك مرحلة ثالثة ، ولابد فى كل هذه المراحل من ذكر تلك الأدلة والإشارة إليها .

(١) الاعتقاد للبيهقى ص٤٨ .
(٢) انظر : المغنى ج٤ ص٢٢٢ .
(٣) انظر : الكشاف للزمخشرى المعتزلى ج٢ ص١٦٨ تفسير قوله تعالى { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } ، تنزيه القرآن عن المطاعن ص١٧٧ .
(٤) من الآية ٤٤ من سورة الأحزاب .

لكن المعتزلة – وكعادتهم – رفضوا احتجاج أهل السنة بتلك الآية ، وتأولوا "اللقاء" تأويلاً آخر فقالوا : إن المراد بقوله {تحيتهم يوم يلقونه} أى يلقون ملائكته ، فليس فى الآدية دليل على الرؤية (١) .

٣ – كذلك من تلك الآيات قوله تعالى { كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون }(٢) .

قال أهل السنة (الأشاعرة) : لقدذكر الله ذلك فى حق الكفار تعذيباً وتحقيراً لهم . فلزم منه كون المؤمنين مبرئين عنه فلا يحجبون ، بل يكونون لربهم رائين (٣) .

أما المعتزلة ، فلا يرون فى الآية دليلاً من هذا القبيل ، لأن الله قال { عن ربهم } ولم يقل : عن رؤية ربهم ، وبالتالى فإن استخدام الأشاعرة هذه الآية فى الرؤية تأويل وصرف للفظ عن ظاهره .

وإذا كان الأشاعرة قد عدلوا عن الظاهر ولجأوا إلى التأويل الذى يحتمل وجوهاً كثيرة ، فالنبحث عن وجه يوافق دلالة العقل ونقول : إنهم ممنوعون من رحمة الله وثوابه ، وهذا هو منطق المعتزلة .

يقول عبد الجبار – مخاطباً أهل السنة " إذ عدلتم عن الظاهر فلستم بالتأويل أولى منا ، فالنحمله على وجه يوافق دلالة العقل " (٤) .

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص٢٦٦ .
(٢) الآية ١٥ من سورة المطففين .
(٣) فالحجاب – فى الآية – عدم الرؤية ، انظر : شرح المواقف ص٢١٧ ، الإبانة للزشعرى ص١٤ ، الإنصاف للباقلانى ص٤٧ .
(٤) شرح الأصول الخمسة ص٢٦٧ .

وهكذا : كلما وجد أهل السنة (١) دليل الرؤية فى نص من النصوص ، عراضهم المعتزلة وقالوا قولة زعيمهم الأكبر " عبد الجبار " " لستم بالتأويل أولى منا " .

لكننا لا نقر هذه المقولة لعبد الجبار ونرى فى عبارته تعميماً لا مبرر له .

ونرى - خلافاً لما يرى - أن هناك تأويلاً أولى من تأويل ، وأن هناك فرقاً - بل فروقاً - بين تأويل وتأويل .

فهناك تأويل تؤيده النصوص وتشهد له الأدلة ، وهو تأويل الأشاعرة لهذه الآيات ، والذى يجد له دعماً وتقوية فى النصوص الأخرى التى تصرح بوقوع الرؤية وأن المؤمنين سيرون ربهم يوم القيامة .

وهناك تأويل آخر - وهو تأويل المعتزلة - الذى يفتقر إلى مثل هذا الدعم أو التقوية .

ولا يقال : هذا مردود وغير مسلم ، لأنه رؤية للقضية من جانب واحد ، هو ذلك الذى يخدم عقيدة الأشاعرة فى المسألة .

لكنك لو نظرت إلى القضية نظرة أوسع وأشمل ، نظرة موضوعية منصفة ، لتبين لك أن تأويل المعتزلة للآيات المذكورة له ما يؤيده حسب فهمهم ، كما أن تأويل الأشاعرة له ما يؤيده من وجهة نظرهم .

---

(١) ربما يلحظ القارىء أننى أعبر مرة " بأهل السنة " ومرة ثانية - وفى الجزئية نفسها والموضوع بعينه - " بالأشاعرة " فيتساءل : هل هذا التعبير مقصود ؟ وما الحكمة من ورائه ؟ والجواب : نعم هو تعبير مقصود ، أقصد من ورائه تنبيه القارىء - غير المتخصص - إلى أن مصطلح " أهل السنة " يطلق ويراد به - بالدرجة الأولى وفى المقام الأول - فرقة الأشاعرة ، أكبر جناحى أهل السنة والجماعة ، أما الجناح الثانى : فهم " الماتريديه " نسبة إلى أبى منصور الماتريدى

فإذا كان الأشاعرة يحصلون على شرعية لمنهجهم فى قول الله تعالى { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } ، فإن المعتزلة يجدون الشيء نفسه فى قول الله تعالى { لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير } فضلاً عما أثاروه فى المسألة مما أطلقوا عليه " موانع الرؤية " من الجسمية ، والمقابلة ؛ والإنطباع ،وغيرها مما يستحيل فى حقه تعالى .

أقول : لا يقال هذا ، لأنا قد أجبنا عن الأول بما أعراه وخلع عنه ثوب المحجة ، وانتهينا – بعد أخذ ورد ، واعتراضات وأجوبة – إلى أن الآية الكريمة ليس فيها دليل ولا حتى شبه دليل على ما يدعون (١) .

أما الثانى : وهو ما يثيرونه من " موانع الرؤية " فسوف نجيب عنه وعن غيره من ملابسات القضية فى التعقيب التالى .

تعقيب لابد منه

لقد نفى المعتزلة إمكان رؤية الله تعالى وقالوا باستحالتها بناء على قاعدة صحت عندهم وتقررت لديهم خلاصتها : أن الله تعالى لو كان مرئياً ، لكان فى جهة ، ومكان ، وكان جسماً أو عرضاً ، ولما كانت هذه الأمور مستحيلة فى حقه سبحانه فلا يجوز أن يرى ولا يصح ذلك عليه (٢) .

أما الأشاعرة : فإنهم قد أثبتوا الرؤية مع نفى هذه اللوازم ، وقالوا :

إن الرؤية لا تستلزم الجهة ، وأن الجهة ليست شرطاً فى تحقق الرؤية ، وأن

(١) راجع مناقشتنا السابقة للآية الكريمة والوجوه التى ذكرت فى تخريجها .
(٢) انظر : المحيط بالتكليف ص٢٠٨ ، مقالات الإسلاميين ج١ ص١٥٥ تحقيق محمد محيى الدين ، الملل والنحل ج١ ص٤٩ .

المرئى قد يرى وليس فى جهة من الرائي ولا مقابلاً له [1] ، وأقاموا على ذلك أدلة متعددة أبرزها وأشهرها ذلك الدليل الذى قال به حجة الإسلام الغزالى وذاع بين المتكلمين والذى يمكن أن نطلق عليه اسم " دليل المرآه " .

وفحواه : أن الإنسان يرى نفسه فى المرآه ، ومعلوم أنه ليس فى مقابلة نفسه ، فإن نفسه غير حالة فى المرآه التى فى الجهة المقابلة ، فهو - إذن - يبصر نفسه من غير جهة [2] .

لكن : هل يسلم لهم هذا الدليل ؟ وهل يجد الإنسان من نفسه مكاناً للاقتناع به [3] ؟ وهل يمكن الجمع والتوفيق بين نفى الجهة وثبوت الرؤية ؟

من وجهة نظرى الخاصة : فإن دليل المرآه سواء صح أو لم يصح ، وسواء أمكن الجمع والتوفيق بين ثبوت الرؤية مع نفى الجهة أو لم يمكن ، فإن هذا لا ينال من مصداقية مذهب الأشاعرة فى المسألة ، لأن الخلاف حينئذ يصبح متعلقاً بكيفية رؤيته تعالى مع نفى الجهة ، وليس باستحالة الرؤية فى ذاتها ، وكيفية الرؤية أمر مغيب عنا لم نُطلع عليه ولم نكلف معرفته .

وأقول : لا ينال من مصداقية المذهب ، لأننا لم نر أحداً من الأشاعرة - لا من المتقدمين ولا من المتأخرين - يقول " إن رؤية الله تعالى تتم على الصورة

---

(١) ومن هنا : فإن الله تعالى يجوز أن يرى ، ولا يلزم من ذلك كونه فى جهة ولا مقابلاً ، وذلك كما يقول الشهرستانى : " لا يجوز أن تتعلق الرؤية به على جهة ومكان وصورة ومقابلة واتصال شعاع ، أو على سبيل الانطباع ، فإن كل ذلك مستحيل " .

(٢) الاقتصاد فى الاعتقاد ص٣٧ .

(٣) معلوم أن هذا الدليل قد عورض ووصف بالمغالطة من جانب الكثيرين ، بناء على أن الإنسان - مع المرآه - لا يبصر نفسه وذاته ، وإنما يبصر خيال نفسه وخيال ذاته . (إنظر على سبيل المثال : الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ص١٧٩) .

العادية المألوفة للبشر بحيث يحدق البصر في صوب المرئى ، ويكون المرئى مقابلاً للرائى وفى جهة منه " (١) .

بل على العكس من ذلك نراهم جميعاً ينصون على الفرق الهائل - بل الفروق الهائلة بين الرؤيتين - رؤية القديم ورؤية الحادث - حتى قالوا فى الأول " نراه تعالى بلا كيف ولا شبه ولا تحديد " (٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : فإننى أعتقد - وكما أسلفت - أن المعتزلة ما قالوا ما قالوه من " موانع الرؤية " إلا إنطلاقاً من رؤية " الشاهد " وأنها لا تكون إلا هكذا ، جهة ، ومقابلةً ، وانطباعاً ، وحلولاً ، فنقلوا ذلك إلى الغائب وقاسوه به وحملوه عليه .

وهذا - من وجهة نظرى - أسلوب فى الحجاج لا يستقيم ، ومنهج فى المعالجة ليس بسديد ، ويمكن أن يعارض بعدم وجود جامع بين المقيس والمقيس عليه ، وباختلاف مقتضى الصفات شاهداً وغائباً (٣) .

فإذا كانت الرؤية فى الشاهد تستلزم الجهة ، فإنها فى الغائب ليست كذلك .

وإذا كانت رؤية الشاهد لا تكون إلا بحاسة ، فيمكن أن تكون رؤيتنا لله تعالى بلا حاسة ، لا سيما إذا علمنا أن بعض الأشاعرة قد قال فى الرؤية إنها " نوع كشف وعلم إلا أنها أتم وأوضح من العلم " .

---

(١) توضيح العقيدة - د / عبد العزيز سيف النصر ص٥٩ .
(٢) الباقلانى : الانصاف ص٤٨ .
(٣) ومن غرائب المعتزلة فى هذا الباب : أن الأشاعرة عندما أقاموا أدلتهم لنفى الجهة ، وقالوا - ضمن ما قالوا - إن الله تعالى يرى نفسه ويرى خلقه من غير أن يكون فى جهة من نفسه ولا من خلقه فيجوز أن يراه خلقه كذلك من غير أن يكون فى جهة ، رفض المعتزلة هذا الاستدلال ، متعللين بما مفاده : أنه قياس للغائب على الشاهد ولا يجوز ، ففروا مما قالوا به ، وتنصلوا مما كثر منهم الاعتماد عليه (إنظر : المغنى ج٤ ص١٤٢ ، شرح الأصول الخمسة ص٢٥٠) .

وقالوا : ليس يمتنع فى قدرة الله تعالى أن يحض من أراد من عباده واصطفاه من خلقه بحالة يدركونه بها إدراكاً أتم وأوضح من العلم به سبحانه ، وهذه الحالة هى التى نسميها الرؤية ، وليس فى ذلك ما يحيله العقل أو يمنعه .

فخلاصة القول : أن قياس " الغائب على الشاهد " - مع الإعتراف بأن له دوراً وأهمية فى حل بعض المشكلات والقضايا إلا أنه فى كثير منها لا يصح استخدامه ولا يجوز .

بل لقد أدى التوسع فى استخدام هذا القياس وتطبيقه فى كل المجالات دون تمييز إلى مخاطر كثيرة ، إنتهت بالبعض - ومنهم المعتزلة أنفسهم - إلى إنكار كثير مما جاء به الدين ، وذلك كسؤال القبر ونعيمه وعذابه ، أى إنكار ما يحدث للميت فى قبره من سؤال ، وجواب ، ونعيم ، وعذاب [1] ، تحت إدعاءات كثيرة تختلف فى شكلها ، وتلتقى جميعاً فى ابتنائها على هذا القياس واقتباسها منه .

فقد قالوا :

- إننا نشاهد الأموات تبقى جثثهم أمامنا مدة طويلة دون أن نشاهد عليها أثراً لحياة أو سؤال ، ولا علامة لنعيم أو عذاب .

- وأن الميت قد يوضع فى مكان ضيق لا يتصور فيه قيامه ، ولا تتأتى فيه الحركة ، فكيف يمكن جلوسه حينئذ ؟

- ثم إننا قد نرى ميتاً قد أكلته السباع ، أو أحرق وذرى رماده فى الهواء ، فكيف يمكن سؤاله وعذابه أو نعيمه ؟

- وكذلك " فإننا نكشف القبر فلا نجد فيه ملائكة يضربون الناس ولا نجد حياة ولا ثعابين .

---

(١) وكذلك : إنكار الميزان والصراط والعرش والكرسى وغيرها من أمور الآخرة .

– وكذلك لو كشفنا عنه فى كل حالة لوجدناه فيه لم يذهب ولم يتغير " (١)

.... إلى آخر ما ذكره المنكرون فى هذا الباب من شبه وإعتراضات .

وكما أننا لا نملك فى جوابها والرد عليها إلا أن نقول :

هذه شبه تافهة ، دفع إليها قياس الغائب على الشاهد ، وأن هؤلاء قد أخطأوا عندما ظنوا أن حياة القبر البرزخية مثل الحياة الدنيا المشاهدة ، لها نفس قوانينها وشروطها . مع أن الفرق كبير بين الحياتين . وهو الفرق بين الدنيا بنواميسها والآخرة بقوانينها ، وأن حياة الميت فى قبره لا تخضع لافتراضاتنا ومقاييسنا التى نقيس بها الأشياء لأنها من علم الغيب ، فإننا نفعل الشيد نفسه مع المعتزلة فيما أثاروه من " موانع الرؤية " (٢) فنقول :

الرؤية ثابتة ومقطوع بها للمؤمنين فى الاخرة ، لوعد الله الذى لا يتخلف ،

---

(١) القرطبى : التذكرة فى أحوال الموتى ، وأمور الآخرة ص١١٩ ، وانظر فى مزيد من تلك الشبه كتابنا : الجانب الكلامى من فكر الإمام القرطبى ص٢٥٧ .

(٢) لكن لا يعنى هذا ولا ينبغى أن يفهم منه أن المعتزلة عندما أنكر بعضهم سؤال القبر وعذابه أو نعيمه ، أنهمو ينكرون قدرة الله فى ذلك أو يستبعدونها ، أو يشكون فى مقدرته سبحانه على أن يجعل ما تفرق من أجزاء الميت فى حواصل الطير وأجواف الحيتان ومدارج الرياح حقيقة مجسمة يسمع السؤال ويدرك الجواب .

وإنما نريد : أن مبالغتهم فى استعمال هذا القياس وتطبيقه ، وكذلك نزعتهم العقلية المتشددة ، وقولهم بالتحسين والتقبيح العقليين ، كل هذا قد أدى ببعض المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر وسؤاله .

كما أنكروا – وبدافع من النزعة نفسها – " الميزان " قائلين حسب عبارة أبى المعين النسفى – " إن الميزان إنما يحتاج إليه لمعرفة قدر الحسنات والسيئات ، والله تعالى عالم بذلك كله " (بحر الكلام ص٧٢) وبلا شك فإن المعتزلة قد أخطأوا الخطأ العظيم عندما اعتقدوا أن الغرض من الميزان إفادة العلم بمقدار الأعمال ، وقد جاء هذا الاعتقاد منهم تطبيقاً حرفياً وخاطئاً لقياس الغائب على الشاهد ، فحملوا ميزان الخالق على ميزان المخلوق وجمعوا بينهما فى الحكمة والغرض .

انظر فى معالجة تلك المسألة والرد على المعتزلة : كتابنا " الجانب الكلامى فى فكر الإمام القرطبى " ص٢٧٨ – ٢٨١ .
=

إلا أنها ليست كرؤية الدنيا . وليست كرؤية الشاهد - جهة ومقابلة وحلولاً ، بل هى رؤية غير مكيفة بوجه من الوجوه ، ولا تخضع لافتراضاتنا ومقاييسنا لأنها من علم الغيب ، وهذا هو رأى فى " شبهة الموانع " وهى الملاحظة الأولى من ملاحظات هذا التعقيب .

أما الملاحظة الثانية : فإنها تتعلق بموقف المعتزلة من " أحاديث الرؤية " وهل هو موقف مبرر ؟

الواقع أن المعتزلة - وقد نفوا رؤية الله تعالى وقالوا باستحالتها ، قد اصطدموا بعدد من الآيات والأحاديث التى تشهد لمذهب الخصم وتثبت رؤية الله تعالى فى الآخرة ، فماذا كان موقفهم ؟

لقد عمدوا إلى آيات القرآن فأولوها [1] ، وذلك على النحو السالف الذكر .

أما الأحاديث النبوية : فقد رفضوا احتجاج خصومهم بها ، وقالوا : إنها من أخبار الآحاد التى لا يعمل بها فى باب الاعتقاد ، ولذلك فإنه لا يجوز إثبات الرؤية بها .

لكننى أتساءل : هل لهذا الموقف من مصداقية ؟ وهل له من مبرر ؟

وبعبارة أكثر تحديداً : هل القول بأن أحاديث الآحاد يؤخذ بها فى باب العمل دون الاعتقاد على إطلاقه وعمومه ؟

أم يمكن إعمال الفكر فيه بحيث يخصص بوجه من الوجوه ويقيد به ؟

= وانظر فيما نسب إليهم من إنكار عذاب القبر ، وإنكار الميزان والصراط والعرش والكرسى ، وحيثيات هذا الإنكار ودوافعه : غاية المرام فى علم الكلام للآمدى ص٢٠٣ ، شرح المقاصد للتفتازانى ج٢ ص١١٨ ، شرح المواقف للجرجانى ج٨ ص٢٢١ ، المواقف للإيجى (النسخة المجردة) ص٣٧٢ ، أصول الدين للبغدادى ص٢٤٦ ، القسطاس المستقيم للغزالى ص٢٨ ، الاقتصاد فى الاعتقاد له أيضا ص١١١ ، الجامع للقرطبى ج٧ ص١٠٧ .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص٢٦٩ .

وهل صحيح أن هذا النوع من الأحاديث غايته الظن فقط ولا يفيد اليقين حتى ولو تعددت طرقه ؟

فى رأيى : أن موقف المعتزلة من أحاديث الرؤية غير مبرر ، واحتجاجهم بأنها من أخبار الآحاد ولا يعمل بها فى باب الاعتقاد ليس له ما يؤيده .

ذلك أن هذه القاعدة " أحاديث الآحاد لا تفيد اليقين ولا يؤخذ بها فى باب الاعتقادات " عندما وضعت ، وهذا القول عندما قنن ، فإنه – فى رأيى – لم يطلق هكذا دون قيد أو شرط ، وإنما هو مشروط بشرط " الإنفراد " أو " التوحد " .

بمعنى أن هذا الحكم أو ذاك ، قد انفردت به هذه الأحاديث ولم يرد له ذكر فى كتاب الله تعالى .

أما إذا كان للحكم أو القضية موضوع البحث مرجع فى كتاب الله ، وجاءت به آيات عديدة ، ثم جاء خبر الواحد ليتفق مع هذا المرجع – أو الأصل – ويخبر بما أخبر ، فإنه – حينئذ – يعمل به ويؤخذ ، لاسيما إذا تعددت طرقه وتتابعت رواياته عن الثقات كما هو الحال فى أحاديث الرؤية التى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة صحيحة لا يجوز عليها الكذب .

بقى فى هذا التعقيب نقطتان أود بيانهما ، تتعلق أولاهما بحقيقة الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة فى " الرؤية " هل هو حقيقى أم لفظى ؟ ووجهة نظرى فى ذلك ، وتتعلق الأخيرة برأيى ووجهة نظرى فى مسألة الرؤية بوجه عام .

أما عن حقيقة الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة ، فإننى أرى أن هذا الخلاف – على عكس ما يفهم من ظاهره ، ورغم كل ما ذكرناه للفريقين من إعتراضات وشبه وردود وأجوبة – يقرب أن يكون خلافاً لفظياً لا حقيقياً . لأن الأشاعرة –

وكما أسلفنا - فد نفوا عن الرؤية جميع لوازمها فى الشاهد ما عدا الانكشاف التام ، والمعتزلة إنما ينكرون هذه اللوازم ، ولا ينكرون أن يكون هناك إدراك لله تعالى متعال عن الإدراكات (١) .

وبعبارة أخرى : إذا دققنا ما عليه الطرفان ، وجدنا المعتزلة لا يخالفون الأشاعرة فى جواز الإنكشاف العلمى التام (٢) .

ولا الأشاعرة يخالفون المعتزلة فى امتناع ارتسام صورة من المرئي فى عين الرائي ، أو اتصال شعاع من الأخير بالأول ...... هذا عن النقطة الأولى (٣) .

أما فيما يتعلق برأيى فى مسألة الرؤية بوجه عام :

فإننى أميل إلى رأى الأشاعرة فى جواز الرؤية ووقوعها فى الآخرة ، وأرى أنه أقرب إلى الصواب وذلك لوجهين :

الأول : أن ذلك هو ما تشهد به ظواهر النصوص من الكتاب والسنة ، وعليه الاجماع قبل حدوث المخالفين .

الثانى : أن الأشاعرة - وقد نفوا عن الرؤية لوازمها قد بات مذهبهم منسجماً مع قاعدة تنزيه البارى والاستعلاء بذاته عن مماثلة الحوادث الأمر الذى أغرانى باتباعه والتعويل عليه فى المسألة .

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يمتعنا بالنظر إلى وجهه الكريم فى جنة الفردوس .... آمين ، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين .

---

(١) انظر : حاشية الإمام محمد عبده على شرح العقائد العضدية للدوانى ص١٢٧ .

(٢) وقد مر بنا قول الأشعرى فى مقالاته " واختلف المعتزلة هل يُرى الله بالقلوب ؟ فقال أبو الهزيل وأكثر المعتزلة : إنا نرى الله بقلوبنا بمعنى أننا نعلمه بها " .

(٣) ومعلوم أن هذا الجمع والتوفيق خاص بما عليه الأشاعرة والمعتزلة ولا يتعداه إلى الفرق الأخرى الت أجازت رؤية الله تعالى ، لكن على سبيل الجهة والمقابلة مثلما صنع الكرامية والمشبهة وغيرهما ، والذى فساده يغنى عن جوابه .